مُرَجِّحَاتُ حَذْفِ مَا يُحْذَفُ لِتَصْغِيرِ
وَ تَكْسِيرِ الخُمَاسِيِّ وَ مَا جَاوَزَهُ

د. عبد الله بن محمد حامد اللحيانيّ
الأستاذ المساعد بقسم اللغة
والنحو والصرف
كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى

مُلَخَّصُ البَحْثِ

الخماسيُّ ، و ما جاوزَهُ لا يصغَّرانِ ، و لا يُجمعانِ جمعَ تكسيرٍ على لفظِهما إلا إنْ كانَ رابعُ الخماسيِّ حرفَ لينٍ ؛ إذْ لا بدَّ من الحذفِ منهما حتَّى يؤولا إلى أربعةِ أحرفٍ ، و لقدْ تناولتْ هذهِ الدِّراسةُ المُرجِّحاتِ الَّتي توجبُ الحذفَ لبعضِ الحروفِ دونَ غيرِها ، أو ترجِّحُهُ ، فجمعتْ أشتاتَ تلكَ المرجِّحاتِ ، و فصَّلتِ القولَ فيها ، و بيَّنَتْ حالَ المرجِّحِ قوَّةً و ضعفًا ، و تجويزًا و إيجابًا ، و إطلاقًا و تقييدًا ، و حالَهُ إذا قابلَهُ مرجِّحٌ آخرُ، موردةً أراءَ العلماءِ فيها ، مع مناقشتِها ، و بيانِ ما يعتري بعضَها من ضعفٍ ، أو نظرٍ، و رسمَتْ طريقًا واضحًا لا يخطئُ سالكُهُ سننَ العربِ فيما يكونُ في مثلِهِ ، ثمَّ ختمتْ بأبرزِ النتائجِ ، و منها :

- قولُهم : إنَّ تكسيرَ الخماسيِّ ، و تصغيرَهُ مستكرَهٌ إنَّما يعنونَ الخماسيَّ الأصولِ ، ثُمَّ إنَّ استكراهَ تكسيرِهِ لا يستوي مع استكراهِ تصغيرِهِ .

- كلُّ المرجِّحاتِ كانتْ لفظيَّةً ما عدا مرجِّحَ الدّلالةِ على المعنى . كما أنَّ كلَّ المرجِّحاتِ تعلقتْ بالحروفِ الزَّوائدِ ماعدا مرجِّحَ الشبهِ بالزَّائدِ .

- انحصرتْ بعضُ المرجِّحاتِ في حروفٍ بعينِها ، أو بابٍ بعينِهِ ، أو في كلماتٍ معيَّنةٍ.

- حصرَ البحثُ ما تفرَّعَ من صورٍ تحت المرجِّحِ الواحدِ ، و بيَّنَ الحكمَ في تلكَ الصورِ .

- تحريرُ بعضِ الآراءِ بتقييدِ ما أُطلِقَ ، و توضيحِ ما أُغلِقَ ، و تفسيرِ ما أغفلَ ، وردِ بعضٍ ممَّا ظاهرُهُ الشُّذوذُ عمَّا أصَّلوهُ .

- **رجَّحَ البَحثُ بعضَ الآراءِ على بعضٍ، و وقفَ من بعضِها موقفَ الناقدِ الرَّافضِ، وأعقبَ بعضَهَا بنظرٍ صحيحٍ .**

The Probable of Eliminating what should be eliminated in order to put The words that consists of five consonants or more than five in the diminutive and broken plural form

Dr. Abdullah Mohammad AlLehyani
Assistant Professor . at the department of grammar & morphology
Umm Al-Qura University

Abstract:

The words that consists of five consonants or more than five are not put in the diminutive form, or put on broken plural. However, this is allowed in case if the fourth letter of the five consonants is a vowel. So, it is necessary to eliminate from both of them in order to become four letters .

This study handled the evidences that allow elimination of some letters without the others, or to consider more probable. I have collected these scattered evidences, and explained it. Furthermore, I clarified the state of the probable in terms of strength & weakness, negative & positive, generalization & limitation, and its state in case of the existence of another probable. I brought the opinions of scientists in such cases, with its discussion & clarifying what come upon some of them from weakness. Also, I traced a clear way for those who want not to be lost from the Arabs' methods. Then, I concluded with the most dominant results:-

Their sayings that putting the words that consists of five consonants in the form of broken plurals & diminutive is not desirable. They mean that the five consonants are original letters. Also, the undesirable of putting it in the form of broken plurals is not equal to the undesirable of putting it in the diminutive form.

- All the probable cases were verbal except for the probable of the meaning. Moreover, All the probable cases related to with the surplus letters except for the probable of similar to surplus.
- Some probable were limited to some letters, or some chapter or in a determined words.
- The research counted the branches of the one probable from some styles, and the opinion of these styles.
- Drafting some opinions of restricting what generalized, clarifying what is ambiguous, explaining what was neglected & sending back what seems to be abnormal in its apparent to its origin.
- The research favored some opinions over some, it criticized some of them & followed some of them with a correct consideration.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

المقدِّمة

الحمدُ للهِ الَّذي خلقَ فسوَّى ، و قدَّرَ فهَدَى ، و الصَّلاةُ و السَّلامُ على النَّبيّ المصْطَفى ، و الرَّسولِ المُجْتَبى ، أمَّا بعدُ :

فإنَّ اللُّغةَ العربيَّةَ منْ أوسعِ اللُّغاتِ ، و أغزرِها ألفاظًا ؛ و ذلكَ لاتِّساعِ العرَبِ في تصْريفِ ألفاظِها ، و تعدُّدِ لَهَجاتِها ، و لذا كانَ الاحْتكامُ إلى قياسٍ يضبطُ الأحكامَ الَّتي تتعلَّقُ بالألفاظِ مما يعسُر ، فلا عجَبَ أنْ يكثرَ الشُّذوذُ في أبوابِها ، كبابِ اسمِ الفاعلِ ، و اسمِ المفعولِ ، و المصادرِ ، و التَّصغيرِ ، و التَّكسيرِ ، والنَّسبِ ، و غيرِها ، و قدْ تكلَّفَ لها الصرفيُّون ضوابطَ حسبَ الإمكانِ في صنعةِ القياسِ .

لقد استوقفَني ما ذكرَهُ القاسمُ بنُ عليّ الحريريُّ من وهمِهم في تصغيرِ (مُخْتارٍ) بقولِهم : (مُخَيْتِيرٍ) مبيّنًا أنَّ الصوابَ (مُخَيّرٌ ، أو مُخَيِّيرٌ) ، و حكى خطأَ الأصمعيّ فيهِ ـ حين سألَهُ أبو عمر الجرميُّ ـ قائلا : " و قدْ غَلِطَ الأصمعيُّ في تصغيرِ هذا الاسمِ غلطًا أُودعَ بطونَ الأوراقِ ، و تناقلتْهُ الرُّواةُ في الآفاقِ " [1]

وما نقلَهُ الفارسيُّ عمَّن أجازَ في تحقيرِ (اضطرابٍ) : (أُضَيْرِيب) ، وهو ثعلبٌ ، وأنَّهُ أفحشُ خطأً عندَنا ، و أنَّهُ قد أخطأَ نصَّ العربِ على ما كانَ مِثْلَهُ ، وفي حُكمِهِ . [2]

و لذا كانَ تصغيرُ الخماسيّ ، و ما جاوزَهُ ، و تكسيرُهما ، و ما يستوجِبُهُ ذلكَ من الحذفِ ؛ للمحافظةِ على أبنيَتِهما المقرَّرةِ في لسان العربِ ، و ما ذَكرُوهُ من وجوهِ التَّرجيحِ بينَ حروفِ الكلمةِ في الحذفِ ، و الإبقاءِ هو موضوعُ هذا البحثِ .

يقولُ الشَّاطبيُّ : " و إذا ثبتَ أنَّ بعضَ الحروفِ يُحذفُ دونَ بعضٍ ، فلا بدَّ من بقاءِ المُبقَّى ، و حذفِ المحذوفِ من علَّةٍ توجبُ ذلكَ ، و ترجّحُ حذفَ أحدِهما على الآخرِ في الإثباتِ ، إنْ كانَ ثمَّ مرجِّحٌ ، أو يقعُ التَّخييرُ إنِ امتنعَ التَّرجيحُ ، أو تقابلتِ المرجّحاتُ " . [٣]

وأوَّلُ مَنْ أشارَ إلى العلَّةِ المرجّحةِ لحذفِ حرفٍ ، أو أكثرَ دونَ باقي حروفِ الكلمةِ سيبويهِ (رحمَهُ الله) في قولِهِ : " و سأبيِّنُ لكَ إنْ شاءَ الله لِمَ كانتْ هذهِ الحروفُ أَوْلى بالطّرحِ في التَّصغيرِ منْ سائرِ الحروفِ منْ بناتِ الخمسةِ " [٤] ، كما نقلَ طرفًا منْ ذلكَ عنْ بعضِ شيوخِهِ كالخليلِ ، و يونسَ ، و هو و إنْ لم يستقصِ العللَ ، أو يتوسَّعْ فيها فقد تركَ البابَ مشرعًا لمن بعدَهُ ، فتناثرتْ تلكَ العللُ فيما يعقدونَهُ في كتبِهم الَّتي تناولتِ التَّصغيرَ ، و التَّكسيرَ ، و تكاثرتْ حتى أصبحَ اختيارُ المحذوفِ ، و التَّعليلُ لهُ من الحِذْقِ : " و يُتوصَّلُ إلى مثالِ (فُعَيْعِل ، وفُعَيْعيل) في التَّصغيرِ بما يُتوصَّلُ بهِ إلى مثالِ (مَفاعِل ، و مَفاعيل) في التَّكسيرِ ، وللحاذقِ فيهِ منَ التَّرجيحِ ، و التَّخييرِ مالَهُ في التَّكسيرِ " . [٥]

فرجوتُ أنْ يكونَ هذا البحثُ جوابًا لما يلي :

ـ ما تلكَ المُرجّحاتُ ؟

ـ و ما حكمُها قوَّةً ، و ضعفًا ؟ و إيجابًا ، و تجويزًا ؟ و إطلاقًا و تقييدًا ؟

ـ و بأيِّهما يُؤخذُ إنْ تقابلتْ ؟

ـ و هل الأخذُ بأحدِها مطَّردٌ منقادٌ ؟

ـ و هل يمكنُ ـ قياسًا ـ أنْ يُرسمَ لذلكَ طريقٌ متلئبٌ لا يزيغُ سالكُهُ ، ولا يخطئُ سمتَ كلامِ العربِ في مثلِهِ ؟

و عنونتُهُ بـ " **مُرجّحاتُ حَذْفِ ما يُحْذَفُ لتصغيرِ و تكسيرِ الخماسيِّ و ما جاوزَهُ** "، و عنيتُ بالخماسيِّ ما كانَ عددُ حروفِهِ خمسةً بالأصولِ وحدَها ، أو معَ

غيرِها ، كـ (سَفَرْجلٍ ، و منطلقٍ ، و مدحرجٍ) ، و كذا ما جاوزَهُ ، أيْ في عددِ الحروفِ، و لا يتجاوزُ إلا بالزِّيادةِ ، كـ (مستخرجٍ ، و احميرارٍ ، و متدحرجٍ ، واحرنجامٍ ،وعضرفوطٍ) .

وقد تضمَّنَ البحثُ : **مقدّمةً** ، و **تمهيدًا** ، و **تسعةَ مباحثَ** ، و **خاتمةً** ، أمَّا المباحثُ فهي :

- **المبحثُ الأوَّلُ** : **مرجّحُ الشَّبَهِ بالزائدِ** .
- **المبحثُ الثاني** : **مرجّحُ الزّيادةِ** .
- **المبحثُ الثالثُ** : **مرجِّحُ الدّلالةِ على المعنى** .
- **المبحثُ الرابعُ** : **مرجّحُ الإلحاقِ** .
- **المبحثُ الخامسُ** : **مرجّحُ عَدَمِ النَّظيرِ** .
- **المبحثُ السادسُ:مرجّحُ الاستغناءِ بحذفِ أحدِ الزَّائدَينِ عن حذفِ الآخرِ.**
- **المبحثُ السابعُ** : **مرجّحُ التَّحرُّكِ** .
- **المبحثُ الثامنُ** : **مرجّحُ التَّقدُّم** .
- **المبحثُ التاسعُ** : **مرجّحاتٌ أُخرُ** .

وأمَّا **الخاتمةُ** فقد ضمَّنتُها أبرزَ نتائجِ البحثِ .

واللهَ سبحانَهُ أسألُ أنْ يجعلَ عملي خالصًا لوجهِهِ ، و أنْ يعْصمَني من زلَّةِ القدمِ ، و يجنبَني زيغَ الفكرِ و طغيانَ القلمِ ، إنَّهُ سبحانهُ أكرمُ مسئولٍ ، و أعظمُ مأمولٍ ، و آخرُ دعوايَ أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ .

تَمْهيدٌ

المسألةُ الأولى : التّكسيرُ و التَّصغيرُ في الخماسيّ من وادٍ واحدٍ :

نصَّ سيبويهِ على أنَّ " التَّصغيرَ و الجمعَ في هذه الأسماءِ من وادٍ واحدٍ" [٦] ، و تبعَهُ على هذهِ القاعدةِ النُّحاةُ بأسرِهِمْ [٧] ، و قد ذَكَرَ أوجهَ شبهٍ ثلاثةً : " حروفَ اللّيّنِ ، و انكسارَ الحرفِ بعدَ حرفِ اللّينِ الثَّالثِ ، و انفتاحَهُ قبلَ حرفِ اللّينِ " [٨] ، وزادَ السُّيوطيُّ نقلا عن صاحبِ البسيطِ الّذي عدَّها خمسةً: " و في تغييرِ بنيةِ الكلمةِ، و الخامسُ أنَّ الجمعَ تكثيرٌ و التَّصغيرَ تقليلٌ، و من مذهبِهِمْ حملُ الشَّيءِ على نقيضِهِ كما يحملُ على نظيرِهِ ". [٩]

ويحصرُ ابنُ القوَّاسِ في شرحِهِ لألفيةِ ابنِ معطٍ هذهِ الوجوهَ في عشرةِ أوجهٍ، هي : الفرعيَّةُ ، و تغييرُ الصِّيغةِ ، و اختراعُ البناءِ ، و وقوعُ العلامةِ ثالثةً ، وردُّهما للامِ المحذوفةِ في الثَّلاثيّ ، و حذفُ الزَّائدِ الَّذي ليسَ بمدٍ رابعٍ ، و حذفُ الأصليّ ، و فتحُ ما قبلَ العلامةِ ، و حذفُ ألفاتِ الوصلِ ، و اعتلالُ اللامِ بحرفِ اللّينِ قبلَها [١٠] ، و زادَ ابنُ الصَّائغِ عليها وجهًا قائلا : " و بقيَ حاديَ عشرَ كسرُ ما بعدَ العلامةِ ، و هو عندي أولى بالعَدّ " . [١١]

وقد ردَّ سيبويهِ كثيرًا من أحكامِ التَّصغيرِ إلى أحكامِ التَّكسيرِ ، ممَّا لفتَ نظرَ ابنِ جني ، فسألَ شيخَهُ أبا عليّ الفارسيَّ ، فأجابَ " إنَّما حَمَلَ التَّحقيرَ في هذا على التَّكسيرِ منْ حيثُ كانَ التَّكسيرُ بعيدًا عن رُتبةِ الآحادِ ، فاعتدَّ بما يعرِضُ فيهِ ؛ لاعتدادِهِ بمعناهُ ، و المحقَّرُ هو المكبَّرُ ، و التَّحقيرُ فيهِ جارٍ مَجْرى الصِّفَةِ ، فكأنْ لم يحدثْ بالتَّحقيرِ أمرٌ يُحملُ عليهِ غيرُهُ ، كما حدثَ بالتَّكسيرِ حكمٌ يُحملُ عليهِ الإفرادُ ، هذا مَعقِدُ معناهُ ، و ما أحسنَهُ و أعلاهُ ". [١٢]

قالَ الشَّاطبيُّ (رحمه الله) شارحًا : " يشيرُ إلى أنَّ ما عرضَ في الجمعِ أصلٌ فيهِ ، و الجمعُ مستقلٌّ بنفسهِ ؛ لتكسيرِ بناءِ الأفرادِ ، فكلُّ حكمٍ لحقَهُ منْ حيثُ هو جمعٌ معتدٌّ بهِ ، و مستندٌ إليهِ ، و المفردُ كأنَّهُ متناسًى فيهِ ، بخلافِ التَّحقيرِ، فإنَّ العربَ حافظتْ فيهِ على أحكامِ المفردِ ". [١٣]

المسألةُ الثَّانيةُ : تكسيرُ الخماسيّ و تصغيرُهُ مُستكرَهٌ :

قالَ سيبويهِ عنِ العربِ : " لا يكسّرونَ بناتِ الخمسةِ إلا أنْ تستكرِهَهمْ فيخلِّطوا ؛ لأنَّه ليسَ منْ كلامِهِمْ " . [14]

وقد فسَّرَ السّيرافيُّ معنى الاستكراهِ قائلا : " و معنى ذلكَ أنْ يسألَهمْ سائلٌ، فيقولُ : كيفَ تجمعونَ (فَرَزْدَقًا ، و جِرْدَحلا [15]) ؟ أو ما أشبهَ ذلكَ ، فربّما جمعُوهُ على قياسِ التَّصغيرِ ، في مثلِ (سَفَرْجَلٍ ، و فَرَزْدَقٍ) ، و ربَّما جمعُوهُ بالواوِ والنُّونِ، أو غيرِ ذلكَ " . [16]

وإنَّما تحامتِ العربُ تكسيرَ الخماسيّ ؛ " لإفراطِهِ في الثِّقَلِ بطولِهِ ، وكثرةِ حروفِهِ ، و بُعْدِهِ عنِ المثالِ المعتدلِ ، و هو الثلاثيُّ ، و تكسيرُهُ يزيدُهُ ثِقَلا بزيادةِ ألفِ الجمعِ ، فكرِهوا تكسيرَهُ لذلكَ " [17] ، فهو مستثقلٌ في حالِ إفرادِهِ ، فإذا جُمِعَ " زادَ استثقالاً إنْ بقيتْ حروفُهُ ، أو أُخِلَّ بهِ إنْ حُذِفَ منهُ " [18] ، و لهذا رجَّحُوا حذفَ الزَّائدِ الَّذي لا يُحْوِجُكَ إلى حذفِ غيرِهِ ؛ لكيلا يُخَلّ بالبنيةِ على ما سيأتي إنْ شاءَ الله تعالى .

وكما أنَّ تكسيرَهُ مُستكرَهٌ ، فتصغيرُهُ كذلكَ [19] ؛ لأنَّهما مِنْ وادٍ واحدٍ ، كما مرَّ آنفًا .

والَّذي يظهرُ أنَّ استكراهَ تكسيرِهِ ليسَ كاستكراهِ تصغيرِهِ ، و هذا ما يُفهَمُ من تفسيرِ السّيرافيّ السَّابقِ للاستكراهِ ، و هو ما ذكرَهُ ابنُ ولادٍ صريحًا في قولِهِ : " إنَّهم لا يجمعونَ بناتِ الخمسةِ البتَّةَ ، و إنَّما هذا شيءٌ قاسَهُ النَّحويُّونَ " [20] ؛ لأنَّ لهم عن تكسيرِهِ مندوحةً بجمعِهِ جمعًا سالمًا .

ويقولُ ابنُ جني: "وتقولُ في تحقيرِ (جِرْدَحلٍ) : (جُرَيْدِحٌ) ، و كذلكَ إنِ استكرهتَهُ على التَّكسيرِ (جَرادِحُ) " [21] ، و مِمَّا يؤكِّدُ أنَّ العربَ لا تُكسّرُ الخماسيَّ أنَّ سيبويهِ استدلَّ على أنَّ التَّاءَ في (عَنْكَبوتٍ ، وتَخْرَبوتٍ [22]) ، و النُّونَ في (منجنيقٍ) زائدتانِ بتكسيرِهم إيَّاها للجمعِ ، و حذفِها [23] ، فلو كانتِ التَّاءُ أصلا ، والكلمةُ بها خماسيَّةٌ لما كسَّروهُ .

وقالَ في موضعٍ آخرَ مُعلِّقًا على قولِ العربِ : (صَمَامِحُ ، و بَرَارِهُ) في جمعِ (صَمَحْمَحٍ، وبَرَهْرَهَةٍ)[٢٤]: " فلو كانتْ بمنزلةِ (سفرجلٍ) لم يكسِّرُوها للجمعِ ، ولم يحذفُوا منهاً ؛ لأنَّهم يكرهونَ أنْ يحذفُوا ما هو منْ نفسِ الحرفِ ، ألا تراهُمْ لَم يفعلُوا ذلكَ ببناتِ الخمسةِ، وفرُّوا إلى غيرِ ذلكَ حينَ أرادُوا أنْ يجمعُوا " .[٢٥]

كما يُفهمُ من قولِ سيبويهِ أنَّ ما كانَ خماسيًّا بالزِّيادةِ ، و ما جاوزَ الخمسةَ من مزيدِ الثلاثيِّ ، و الرباعيِّ فإنَّهُ يُكسَّرُ بلا استكراهٍ ؛ لأنَّهُ لا يترتَّبُ على تكسيرِهِ حذفُ أصلٍ .

المسألةُ الثَّالثةُ : عَدَدُ المرَجّحاتِ :

الخماسيُّ ـ و هذا ما قصدتُهُ في بحثي ـ إمَّا أنْ تكونَ جميعُ حروفِهِ أصليَّةً ، كـ (سَفَرْجَلٍ ، و جَحْمَرِشٍ [٢٦]) ، و إما أنْ يكونَ خماسيًّا بالزِّيادةِ على الثُّلاثيِّ ، كـ (منطلقٍ) ، أو على الرُّباعيِّ ، كـ (مُدحرجٍ) ، و أمَّا ما جاوزَ الخماسيَّ فإنَّهُ لا يجاوزُهُ إلا بالزِّيادةِ على الثُّلاثيِّ ، كـ (مستخرجٍ ، و اغديدانٍ) ، أو الرُّباعيِّ كـ (مُتدحرجٍ ، و احرنجامٍ) ، أو الخماسيِّ كـ (عَضْرَفُوطٍ ، و قَبَعْثَرى) .[٢٧]

فإذا صغَّرتَ شيئًا من ذلكَ ، أو ما ماثلَهُ فلا بدَّ من حذفِ حرفٍ ، أو أكثرَ بشرطِهِ ؛ لأنَّ أقصى صيغِ التَّصغيرِ (فُعَيْعِلٌ ، و فعَيْعِيلٌ) ، و كذا إنْ كسَّرتَهُ .

وقدْ ذكَرَ العلماءُ من المُرجّحاتِ ما يرجِّحُ حذفَ بعضِ الحروفِ دونَ غيرِها ، و تفاوتُوا في عددِها ، فالمتقدِّمُونَ منهم كسيبويهِ ، و المبرِّدِ ، و ابنِ السَّراجِ ذكرُوا طرَفًا منها مكتفينَ أحيانًا بالتمثيلِ دونَ التَّعليلِ ، و التَّوضيحِ ، أو معلِّلينَ بحملِ التَّصغيرِ على التَّكسيرِ ، أو العكسِ ، أو بأنَّهُ ليسَ في الكلامِ (مفاعلُّ ، أو مَفَاعِنْلُ ، ...) ، مصرِّحينَ بالمرجِّحِ في أحايينَ أخرى .

ومنَ المتأخرِينَ من حشدَ على الحرفِ الواحدِ عددًا من المرجِّحاتِ مع أنَّ أحدَها يغني كما سيأتي .

وعدَّها ابنُ مالكٍ في التَّسهيلِ ثلاثةً : مزيةً من جهةِ المعنى ، و مزيةً من جهةِ اللَّفظِ ، و أنْ يغني حذفُهُ عن حذفِ غيرِهِ [٢٨] ، و تجاوزَ بها في شرحِهِ الكافيةَ الشَّافيةَ السَّبعَ . [٢٩]

وحصرَ بعضُهم أوجهَ التَّرجيحِ في واحدٍ من سبعةِ أمورٍ : " التَّقدُّمِ ، و التَّحرُّكِ ، و الدّلالةِ على المعنى ، و مقابلةِ الأُصولِ ، و هو كونُهُ للإلحاقِ ، و الخروجِ عن حروفِ (سألتمونيها) ، و أنْ لا يؤدِّي إلى مثالٍ غيرِ موجودٍ ، و أن لا يؤدِّي حذفُهُ إلى حذفِ الآخرِ الَّذي ساواهُ في جوازِ الحذفِ " . [٣٠]

المبْحَثُ الأَوَّلُ : مُرَجِّحُ الشَّبَهِ بالزَّائِدِ :

الحرفُ الَّذي تتركَّبُ منهُ الأسماءُ - و هي ما يدخلُها التَّصغيرُ ، و التَّكسيرُ قياسًا - قدْ يكونُ أصليًا ، و قدْ يكونُ زائدًا ، فإنْ اقتُصرَ في تأليفِ الكلمةِ على حروفِها الأصولِ سُميّتِ الكلمةُ مجرَّدةً ، و إنْ جامعَ الأصولَ زائدٌ واحدٌ ، أو أكثرُ سُمِّيتِ الكلمةُ مزيدةً .

وقد عدَّ الصَّرفيُّونَ بعدَ استقراءِ كلامِ العربِ الأحرفَ الَّتي تقعُ زائدةً لغيرِ تضعيفٍ، و هي عندَ جمهورِهمْ عشرةٌ جمعوها في كلمةِ (سألتمونيها). [٣١]

وهذهِ الأحرفُ العشرةُ أنفسُها قد تأتي أصولا ، فما جاءَ منها أصلا فقدْ أشبهَ الزائدَ في حقيقتِهِ ، أيْ في مخرجِهِ ، و صفتِهِ ، كما أنَّ من حروفِ المعجمِ ما يشبهُها صفةً ، أو مخرجًا .

وعلى ذلكَ فمرجِّحُ الشَّبهِ بالزائدِ إنَّما يتعلَّقُ بالحروفِ الأصولِ ، و لهذا لا يتناولُ إلا الخماسيَّ المجرَّدَ ، أو ما يؤولُ إليهِ بعدَ حذفِ زائدِهِ ، أمَّا ما عداهُ منَ المرجِّحاتِ فإنَّها لا تتعلَّقُ إلا بالحروفِ الزوائدِ .

فإذا كانَ الاسمُ خماسيًّا مجرَّدًا ، كـ (سَفَرْجَلٍ ، و جِرْدَحْلٍ ، و فَرَزْدَقٍ) وجبَ عند تكسيرِهِ ، أو تصغيرِهِ - خلافًا لمن منعَ ذلكَ أصلا [٣٢] - حذفُ أحدِ

حروفِهِ ؛ لأنَّ بِنيتَهما لا تتمُّ إلا بذلكَ ، خلافًا لما سَمِعَهُ الأخفشُ من قولِهِمْ : (سُفَيْرِجَلٌ) [٣٣] ، و نُسِبَ جوازُ عدمِ الحذفِ لأهلِ الكوفةِ ، و اشترَطَ بعضُهم عندَ عدمِ الحذفِ أنْ يَسْكُنَ ما قبلَ الآخِرِ [٣٤] ، و هو القياسُ عندَ الخليلِ حينئذٍ ، فقد نقلَ سيبويهِ عنهُ قولَهُ : " لو كنتُ محقِّرًا هذهِ الأسماءَ لا أحذفُ منها شيئًا كما قالَ بعضُ النَّحويّينَ لقلتُ : (سُفَيْرِجْلٌ) كما ترى ، حتَّى يصيرُ بزنةِ (دُنَيْنِيرٍ) ، فهذا أقربُ وإنْ لم يكنْ مِنْ كلامِ العربِ " . [٣٥]

والأوْلى حينئذٍ ـ أيْ عندَ الحذفِ ـ حذفُ الخامسِ ، و هو القياسُ ، قالَ سيبويهِ : " فهو لا يزالُ في سهولةٍ حتى يبلغَ الخامسَ ، ثمّ يرتدعَ ، فإنَّما حذفَ الَّذي ارتدعَ عندَهُ حيثُ أشبهَ حروفَ الزَّوائدِ ؛ لأنَّهُ منتهى التَّحقيرِ ، و هو الَّذي يمنعُ المجاوزةَ " [٣٦] ، فيقال (سُفَيْرِجٌ ، و سَفَارِجُ ، و جُرِيْدِحٌ ، و جِرادِحُ) بحذفِ اللام منهما ، و (فُرَيْزِدٌ ، و فَرَازِدُ) بحذفِ القافِ .

وكذا لو كانَ خماسيًّا مزيدًا ، فإنَّهُ يُعاملُ معاملةَ المجرَّدِ بعدَ حذفِ زائدِهِ ، فيُحذفُ آخرُهُ ، فيقالُ في (قَبَعْثَرَى ، و عَضْرَفُوطٍ) بعدَ حذفِ الألفِ ، و الواوِ : (قُبَيْعِثٌ ، و قباعِثُ ، و عُضَيْرِفٌ ، و عَضَارِفُ) .

و قدْ علَّلَ أبو عليّ الفارسيُّ حينَ سألَهُ تلميذُهُ ابنُ جني : هلا حقَّرُوا (سَفَرْجَلا) ، و كسَّرُوهُ و لم يحذفُوا من آخرِهِ شيئًا ؟ قائلا : " لم يجُزْ ذلكَ ؛ لأنَّ التَّحقيرَ و التَّكسيرَ ضربٌ من التَّصرُّفِ ، و أصلُ التَّصرُّفِ للأفعالِ ؛ لأنَّها بالزَّوائدِ أحقُّ ، فلمَّا لم يكنْ لهمْ فعلٌ خماسيٌّ لم يُكسَّرْ نحوُ (سَفَرْجَلٍ) ، و لا حُقِّرَ إلا بحذفِ حرفٍ ؛ ليصيرَ إلى بابِ (دَحْرَجَ) فيُمكنُ فيهِ التَّصريفُ " . [٣٧]

ونُقِلَ عنْ بعضِهم ، " و ذلكَ شاذٌّ قليلٌ " [٣٨] أنَّهم يحذفونَ ما قبلَ الآخِرِ إنْ أشبهَ الزَّائدَ ، إمّا في حقيقةِ الحرفِ بكونِهِ منْ لفظِ حروفِ الزّيادةِ العشرةِ المجموعةِ في قولِهم : (سألتمونيها) ، و إمَّا في مخرجِهِ ، فقالَ في (فَرَزْدَقٍ) : (فُرَيْزِقٌ) بحذفِ الدَّالِ ؛ " لأنَّ الدَّالَ تُشْبهُ التَّاءَ ، و التَّاءُ من حروفِ الزّيادةِ ، والدَّالُ منْ موضعِها ، فلمَّا كانَ أقربَ الحروفِ منَ الآخرِ كانَ حذفُ الدَّالِ أحبَّ إليهِ؛ إذْ أشبهتْ حرفَ الزّيادةِ ، وصارتْ عندَهُ بمنزلةِ الزّيادةِ" [٣٩] ، وفي (خَدَرْنَقٍ [٤٠])

المجرَّدِ ، و (قُذَعْمِيلٍ [٤١]) المزيدِ : (خُدَيْرِقٌ ، و قُذَيْعِلٌ) فحذفَ النُّونَ ، و الميمَ ؛ لأنَّهما أَشْبَهَتا حرفَينِ زائدَينِ في حقيقتِهِما . [٤٢]

وفي (المقتضبِ) ما يفيدُ أنَّ المبرِّدَ يوجبُ حذفَ الخامسِ ، و جعلَ ما قيلَ من (فرازقَ ، و فُرَيْزِقٍ) يجري مَجرى الغلطِ الَّذي لا يتعدَّى بهِ اللَّفظةَ المسموعةَ ، و أنَّهُ ليسَ بالجيّدِ [٤٣] ، و قدْ تابعَ المبرّدَ على هذا غيرُهُ . [٤٤]

على أنَّ هناكَ منْ يفرّقُ بينَ ما هو مِنْ حروفِ الزّيادةِ و ما يشبهُها ، يقول الشَّاطبيُّ : " و على كلِّ حالٍ فحذفُ ما قبلَ الآخِرِ قليلٌ ، و هو أقلُّ مِنْ حذفِ الآخِرِ على كلِّ حالٍ ، و حذفُ ما قبلَ الآخِرِ إنْ كانَ مِنْ حروفِ الزّيادةِ أوْلى منهُ إنْ كانَ يشْبهُها ، و لم ينبّهِ النَّاظمُ على هذا التَّرتيبِ ... معَ أنَّهما غيرُ متساويَينِ في الجوازِ " . [٤٥]

فإنْ لم يشبهِ ما قبلَ الآخِرِ الزَّائدَ في حقيقتِهِ ، أو في مخرجِهِ لم يُحذفْ ، فلا يجوزُ أنْ يُقالَ في (سَفَرْجَلٍ) : (سُفَيْرِلٌ) و نُقِلَ جوازُهُ عن الكوفيينَ ، " والصَّحيحُ أنَّهُ لا يجوزُ في تصغيرٍ ، و لا تكسيرٍ " . [٤٦]

وقد قُيِّدَ التَّرجيحُ بالشَّبهِ أنْ يكونَ الحرفُ المشابهُ قريبًا من الطَّرفِ ليترجَّحَ حذفُهُ [٤٧] ؛ لأنَّ منْ أصولِهم أنْ ينحطَّ الفرعُ عنِ الأصلِ ، فحَذْفُ الشَّبيهِ بالزَّائدِ محمولٌ على حَذْفِ الزَّائدِ أينَ وقعَ ، فحُطَّ باشتراطِ القربِ منَ الطَّرفِ ، و لهذا " لا يجوزُ في (جَحْمَرِشٍ) حذفُ الميمِ ، و إنْ كانتْ تُزادُ " [٤٨] ، و نقلَ الزَّمخْشَرِيُّ أنَّ منهمْ منْ يقولُ : (جُحَيْرِشٌ) [٤٩] . و نُسِبَ للكوفيّينَ ، و الأخفشِ [٥٠] . فيحذِفُ الزَّائدَ أينَ كانَ ، و نُسِبَ لهم جوازَ (خدانقَ ، و فرادقَ) [٥١] ، وهو أبعدُ ، وما أجازوهُ في (جَحْمَرِشٍ) " لا سماعَ معهم ، و القياسُ يأبى ذلكَ " [٥٢] ، وهو وهمٌ على ما نصَّ عليهِ السّيرافيُّ، والأندلُسيُّ [٥٣]، وقالَ ابنُ يعيشَ: " وليسَ بصحيحٍ ، وأظنُّهُ سهوًا" [٥٤] ، و تبعَ الزَّمخْشَرِيَّ في ذلكَ الموصليُّ ، و قالَ بهِ الجاربرديُّ في التَّصغيرِ [٥٥] ، و منعَهُ في التَّكسيرِ . [٥٦]

قالَ الأندلسيُّ نقلا عن أبي البقاءِ : " الَّذي عليهِ العلماءُ أنَّ (فَرَزْدَقًا) يجوزُ فيهِ حذفُ القافِ و إبقاءُ الدَّالِ ، و هو القياسُ ، و قد يجوزُ عكسُهُ ... وأمَّا (جَحْمَرِشٌ) فلا خلافَ بينهمْ فيما علمناهُ بعدَ البحثِ التامِّ عليهِ ، و تتبُّعِ المظانِّ أنَّهُ لا يُحذفُ إلا الشِّينُ؛ لأنَّ الرَّاءَ الَّتي هي مجاورةٌ للطرفِ لا تُحذفُ ؛ إذْ ليستْ منْ حروفِ الزِّيادةِ، والَّذي قالَ الزَّمخْشَرِيُّ منْ حذفِ الميمِ بعيدٌ جدًّا سماعًا ، وقياسًا".[٥٧]

على أنَّ أبا حيَّانَ لم يُنْكرْ ما نُسبَ للكوفيّين ، و الأخفشِ من جوازِ حذفِ الأصليِّ و إنْ كانَ ثالثًا ، بل علَّلَ لهُ قائلا : " و كأنَّهم رأَوا حذفَ الثَّالثِ أسهلَ ؛ إذْ تحُلُّ ألفُ الجمعِ محلَّها ، فيبقى ما قبلَ الألفِ معادلا لما بعدَها في كونِ كلٍّ منهما حرفَينِ متساويَينِ في نظمِ التَّرتيبِ " .[٥٨]

وقُيِّدَ ـ أيضًا ـ حذفُ الرَّابعِ المشبهِ الزَّائدَ عندَ بعضِهم كابنِ عصفورٍ بـ " ألا يكونَ الحرفُ الأخيرُ منْ حروفِ الزِّيادةِ نحوَ (شَمَرْدَلٍ) [٥٩] ، فإنَّكَ تقولُ في تصغيرِهِ : (شُمَيْرِدٌ) و تحذفُ اللامَ " [٦٠] ، و ما قالهُ ابنُ عصفورٍ " لهُ وجهٌ من القياسِ إنْ ساعدَهُ عليهِ السَّماعُ " [٦١]، وجعلَ الأزهريُّ ذلكَ ممَّا لا خلافَ فيهِ قائلا : " فإنْ أشبهَهُ ـ أيِ الخامسُ ـ تعيَّنَ حذفُهُ قولا واحدًا نحو (قُذَعْمِلٍ) ، فتقولُ في جمعِهِ : (قَذاعِمُ) " [٦٢]، و ليسَ الأمرُ كما قالَ (عفا الله عنْهُ) ، فقدْ أجازَ سيبويهِ فيهِ " (قُذَيْعِمٌ) ، و (قُذَيْعِلٌ) في مَنْ قالَ : (فُرَيْزِقٌ) كأنَّكَ حقَّرتَ (قُذَعِلٍ) " .[٦٣]

وقدْ تحصَّلَ مِمَّا سبقَ أنَّ في تكسيرِ الخماسيِّ مجردًا و مزيدًا ، و تصغيرِهِ ستَّةَ أوجهٍ ، وفقَ التَّرتيبِ التَّالي :

ـ أنْ يُحذفَ الخامسُ مطلقًا سواءٌ أكانَ ما قبلَهُ يُشبهُ الزَّائدَ أمْ لم يشبهْهُ ، وهو أعلى ، و أقيسُ ، و أوجبَهُ المبرِّدُ .

ـ أنْ يُحذفَ ما قبلَ الآخرِ إنْ أشبهَ الزَّائدَ سواءٌ أكانَ الآخرُ يُشبهُ الزَّائدَ أمْ لم يشبهْهُ ، و هو قليلٌ شاذٌّ ، و إلى جوازِهِ ذهبَ جمهورُ النُّحاةِ ، و قصرهُ المبرِّدُ على المسموعِ ، و فرَّقَ الشَّاطبيُّ بينَ ما أشبَهَ الزَّائدَ في حقيقةِ الحرفِ ، و ما أشبهَهُ في المخرجِ أو الصِّفةِ ، فجعلَ الأوَّلَ أَوْلَى .

ـ أنْ يُحذفَ الآخرُ إذا كانَ منْ حروفِ الزِّيادةِ ، و إنْ كانَ ما قبلَهُ يشبهُ الزَّائدَ، فيكونُ حذفُ الآخرِ حينئذٍ راجحاً ، و حذفُ ما قبلَهُ مرجوحًا ، و أوجبهُ ابنُ عصفورٍ ، و ليسَ بواجبٍ ، و إنْ كانَ للتَّرجيحِ وجهٌ ، و هو غلبةُ المرجِّحَينِ : التطرُّفِ ، و الشَّبهِ بالزَّائدِ للمرجِّحِ الواحدِ .

ـ أنْ يُحذفَ الشَّبيهُ بالزَّائدِ أينَ كانَ ، قالَهُ الزَّمخشريُّ ، و تبعَهُ بعضُ شُرَّاحِ (المفصَّلِ) ، و نُسِبَ للكوفيين و الأخفشِ ، و وُهِّمَ القائلُ بهِ .

ـ أنْ يُحذفَ ما قبلَ الآخرِ مطلقًا ، أأشبهَ الزَّائدَ أمْ لم يُشبهْهُ ؟

ـ ألا يحذفَ منَ الخماسيِّ شيءٌ .

المبْحَثُ الثَّاني : مرجِّحُ الزِّيادَةِ

مِمَّا يترجَّحُ بهِ الحذفُ الزِّيادةُ ، و قد سبقتِ الإشارةُ في صدرِ المبحثِ الأوَّلِ إلى أحرفِ الزِّيادةِ ، و رأْيِ الجمهورِ في عِدَّتِها ، فإذا استوجبَ التَّكسيرُ ، أو التَّصغيرُ حذفَ بعضِ الحروفِ كانَ حذفُ الزَّائدِ أَوْلى ؛ إذ ليسَ لهُ حُرْمةُ الأصلِ ، فيُحذفُ كلُّ ما زِيدَ على الرُّباعيِّ الأصولِ [٦٤] حذفًا مطلقًا " سواءٌ أكانَ زائدًا واحدًا أمْ أكثرَ منْ ذلكَ، و سواءٌ أكانَ في أوَّلِ الكلمةِ أمْ في وسطِها أمْ في آخرِها ، و سواءٌ أكانَ حرفَ لينٍ أمْ غيرَهُ إلا إذا كانَ الزَّائدُ حرفَ لينٍ قبلَ الآخرِ فإنَّكَ لا تحذفُهُ " [٦٥]، وسواءٌ أكانَ ذلكَ لمعنًى أمْ لمجرَّدِ الزَّيادةِ ، أمْ للإلحاقِ ، فتقولُ في (جَحَنْفَلٍ [٦٦] ، ومُدَحْرِجٍ ، و مُقْشَعِرٍّ ، و بَرْدَرايا [٦٧]) : (جُحَيْفِلٌ و جَحَافِلُ ، و دُحَيْرِجٌ و دَحارِجُ ، وقُشَيْعِرٌ و قَشَاعِرُ ، و بُرَيْدِرٌ و بَرَادِرُ) ، و لا فرقَ في الحذفِ بينَ ما كانَ منْ حروفِ (سألتمونيها)، وما كانَ بتكرارِ حرفٍ أصليٍّ ، و شذَّ قولُهم في تصغيرِ (عَنْكَبوتٍ) ، وتكسيرِهِ : (عُنَيْكِبيتٌ ، و عَناكبيتٌ) بتركِ حذفِ زائدتَي الرُّباعيِّ فيما حكاهُ الأصمعيُّ . [٦٨]

وتقولُ في (شِمْلالٍ ، و كُرْسُوعٍ) [٦٩] : (شُمَيْلِيلٌ و شَمَالِيلُ ، و كُرَيْسِيعٌ وكَرَاسِيعُ) ؛ لأنَّ الزَّائدَ حرفُ لينٍ قبلَ الآخرِ ، فإذا كانَ أحدُ الزَّوائدِ يمكنُ أنْ يكونَ لينًا قبلَ الآخرِ حذفتَ ما عداهُ ، و أبقيتَهُ ، فتقولُ في (احْرِنْجامٍ) : (حُرَيْجِيمٌ وحَراجيمُ ، و " تقولُ في (عَيْطَمُوسٍ) [٧٠] : (عُطَيْمِيسٌ) ، كما قالوا (عَطَامِيسُ) ليسَ إلا ؛ لأنَّها تبقى واوٌ رابعةٌ ، إلا أنْ يُضطرَّ شاعرٌ ، كما قالَ غَيلانُ :

قَدْ قَرَّبَتْ سَاداتُها الرَّوائِسا

وَالبَكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطَامِسا [٧١]

وكذلكَ (عَيْضَمُوزٌ) [٧٢] : (عُضَيْمِيزٌ) ؛ لأنَّكَ لو كسَّرتَها للجمعِ لقلتَ : (عَضَامِيزُ) " . [٧٣]

كما يُحذفُ كذلكَ كلُّ ما زِيدَ على الخماسيِّ الأصولِ . و لا تتجاوزُ الزِّيادةُ فيهِ واحدةً [٧٤] . يقولُ سيبويهِ : " و اعلمْ أنَّ كلَّ زائدةٍ لحقتْ بناتِ الخمسةِ تحذفُها في التَّحقيرِ ، فإذا صارَ الاسمُ خمسةً ليستْ فيهِ زيادةٌ أجريتَهُ مُجرى ما ذكرْنا منْ تحقيرِ بناتِ الخمسةِ ، وذلكَ قولُك في (عَضْرَفوطٍ) : (عُضَيْرِفٌ) ، كأنَّكَ حقّرتَ (عَضْرَف) " . [٧٥]

المبْحَثُ الثَّالثُ : مُرَجِّحُ الدّلالةِ على المعنى :

للمعنى شرفُهُ عندَ العربِ ، و لهذا كانَتِ العنايةُ بهِ أقوى ، يقولُ ابنُ جني : " إنَّ العربَ - فيما أخذناهُ عنها ، و عرفناهُ مِنْ تصرُّفِ مذاهبِها - عنايتُها بمعانيها أقوى مِنْ عنايتِها بألفاظِها " [٧٦] ، سواءٌ أكانَ ذلكَ على مستوى التَّركيبِ ، فقدَّمُوا منْ أجلهِ حروفَ المعاني ، و ما كانَ بيانُهُ أهمَّ لهمْ ، و همْ ببيانِهِ أَعْنى [٧٧] ، وقدُّوا الجملَ على قيدِ ما يرومُون منْها ، أمْ على مستوى اللَّفظِ [٧٨] ، فلا غروَ حينئذٍ أنْ يكونَ المعنى مُرجِّحًا .

و إنَّما يكونُ مُرَجِّحًا ما لمْ يكنْ في مقابلِ أصلٍ فإنَّ الأصلَ يبقى ، " فإنْ حقَّرتَ ، أو كسّرتَ (مُدَحْرِجًا ، أو مُدَحْرَجًا) قلت : (دُحَيْرِجٌ) ؛ لأنَّ الميمَ زائدةٌ ، و ليسَ هاهنا مِنْ حروفِ الزِّيادةِ غيرُها " [٧٩] ، و كذا تقولُ في (مُقْشَعِرٍّ ، ومُطْمَئِنٍّ) : (قُشَيْعِرٌ و قُشَيْعِيرٌ ، و طُمَيْئِنٌ و طُمَيْئِينٌ) " و لا بُدَّ لكَ مِنْ أنْ تحذفَ الزَّائدتَينِ جميعًا ؛ لأنّكَ لو حذفتَ إحدَاهما لم يجيءْ ما بقيَ على مثالِ (فُعَيْعِلٍ ، ولا (فُعَيْعِيلٍ) " [٨٠] ، و لو حذفتَ غيرَ الميمِ فستُضطرُّ إلى حذفِ الأصلِ ، و إبقاءِ الزَّائدِ ، و هو لا يجوزُ باتِّفاقٍ .

والحروفُ الَّتي رُجِّحَتْ للمعنى أربعةٌ : (الميمُ ، و الهمزةُ ، و الياءُ ، وألفُ التَّأنيثِ) :

أمَّا (الميمُ) فقدْ أبقاهُ سيبويهِ في كلِّ ما مثَّلَ بهِ ، و إنْ لم يُشِرْ للمعنى [٨١] ، وأوَّلُ مَنْ صرَّحَ بهِ المبرّدُ حيثُ قالَ: " فإنْ حقَّرتَ مثلَ (مُنطلِقٍ) قلتَ: (مُطَيْلِقٌ) ، تحذفُ النُّونَ ، و لا تحذفُ الميمَ ، و إنْ كانتا زائدتَينِ ؛ لأنَ الميمَ للمعنى ، ألا ترى أنَّكَ إذا جاوزتَ الثَّلاثةَ أدخلتَ الميمَ على كلِّ فاعلٍ ، و مفعولٍ ، وتدخلُ على المفعولِ منَ الثَّلاثةِ ، و اسمِ الزَّمانِ ، و المكانِ ، و المصدرِ ، كقولِكَ : سرتُ مَسِيرًا ، و أدخلتُهُ مُدخلاً كريمًا ، و هذا مَضرِبُ زيدٍ ، ومَدخَلُ زيدٍ " . [٨٢]

و لا فرقَ بينَ أنْ يكونَ الزَّائدُ معَ الميمِ منْ حروفِ الزِّيادةِ ـ كما مرَّ ـ أم كانَ بتكرارِ حرفٍ أصليّ، كـ (مُحْمَرٍّ ، و مُغْشَوْشِبٍ) ، فتقولُ : (مُحَيْمِرٌ و مَحَامِرُ ، ومُغَيْشِبٌ و معاشِبُ)، ولذا قالَ ابنُ هشامٍ:" و يتعيَّنُ إبقاءُ الفاضلِ كالميمِ مطلقًا" [٨٣]، واختُلِفَ في الزَّائدِ للإلحاقِ ، و سيأتي إنْ شاءَ الله .

وأضافَ ابنُ يعيشَ مرجِّحًا آخرَ للميمِ معَ المعنى ، و هو " أنَّ الميمَ ألزمُ في الزِّيادةِ ألا ترى أنَّ النُّونَ و التَّاءَ [٨٤] لا تُزادانِ في الاسمِ إلا معَ الميمِ ، و قدْ تُزادُ الميمُ وحدَها في نحوِ (مُكرِمٍ ، و مُحْسِنٍ) ، فكانتْ ألزمُ منْ هذهِ الجهةِ " [٨٥] ، وزادَ ابنُ عصفورٍ ، و الشَّاطبيُّ التقدُّمَ ، و التَّحرُّكَ . [٨٦]

على أنَّ بعضَهم رجَّحَ بقاءَ الميمِ لمرجِّحٍ آخَرَ غيرِ المعنى ، كتقدُّمِها [٨٧] ، أوِ اختصاصِها بالأسماءِ . [٨٨]

وأمَّا (الهمزةُ و الياءُ) فقدْ قالَ فيهما ابنُ مالك (رحمَهُ الله) :

وَالمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا   وَ الهَمْزُ وَ اليَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

فيقالُ في تصغيرِ (أَلَنْدَدٍ ، و يَلَنْدَدٍ ، و أَرَنْدَجٍ ، و يَرَنْدجٍ)[٨٩] :(أُلَيْدٌ ، ويُلَيْدٌ ، و أُرَيْدِجٌ ، و يُرَيْدِجٌ) ، و كذا تُكَسَّرُ بحذفِ النُّونِ ، و بقاءِ الهمزةِ ، و الياءِ قولا واحدًا . [٩٠]

ولم يُعلِّلْ سيبويهِ لذلكَ ، ولكنَّهُ حينَ صغَّرَ (إِسْتَبْرَقًا) على (أُبَيْرِقٍ) قالَ : " صارتِ الألفُ بمنزلةِ ميمِ (مُستفعلٍ) ، وصارتِ السِّينُ ، و التَّاءُ بمنزلةِ سينِ (مستفعلٍ) ، وتائِهِ " . [٩١]

وظاهِرُ تنظيرِ سيبويهِ للألفِ بالميمِ التَّرجيحُ بالتَّصدُّرِ ، أوْ بالمعنى ، أوْ بهما معًا ، و هذا ما علَّلَ بهِ النُّحاةُ منْ بعدِهِ ، يقولُ السِّيرافيُّ : " و إنَّما كانَ كذلكَ ؛ لأنَّ الأوائلَ أقوى منَ الأعجازِ ، و أمكنُ ، و لأنَّها تدخلُ للمعاني ؛ لأنَّ الميمَ تدخلُ للفاعلِ ، و المفعولِ ، و الهمزةَ ، و الياءَ يدخلانِ في أوَّلِ الفعلِ المضارعِ للمتكلِّمِ ، والغائبِ ، كقولِكَ : (أذهبُ ، و يذهبُ) " . [٩٢]

فليس التَّصدُّرُ ـ و هو الَّذي عبَّرَ عنهُ ابنُ مالكٍ بالسَّبقِ ـ هو المرجِّحَ وحدَهُ ، بلْ ظَاهَرَهُ الدَّلالةُ على المعنى ، و الَّذي يدلُّ " على تمكُّنِ الزِّيادةِ إذا وقعتْ أوَّلاً في الدَّلالةِ على المعنى تركُهم صرفَ (أحمدَ ، وأرملَ ، و أزملَ ، وتَنْضُبَ ، و نرجَسَ) معرفةً ؛ لأنَّ هذهِ الزَّوائدَ في أوائلِ الأسماءِ وقعتْ موقعَ ما هو أقعدُ منها في ذلكَ الموضعِ ، وهي حروفُ المضارعةِ " . [٩٣]

وأمَّا (ألفُ التَّأنيثِ) فإنْ كانتْ في مقابلِ زائدٍ لم تكنْ زيادتُهُ بتكرارِ حرفٍ أصليّ ، و لا لغرضِ الإلحاقِ ، كـ (حُبارَى) جازَ حذفُها ، أو حذفُ الزَّائدِ قبلَها ، فيقالُ : (حُبَيِّرٌ) ، أو (حُبَيْرَى) [٩٤] ، و كذا يُكَسَّرُ قياسًا ـ و لم يقولُوا بهِ ـ

(حَبائِرُ ، و حَبارَى، أو حَبارِ) [٩٥] ، و حذفُ الزَّائِدِ أقيسُ عندَ المبرِّدِ ، و ابنِ عصفورٍ ؛ لأنَّ الألفَ الأُولى زائدةٌ لغيرِ معنًى إلا للمدِّ ، والألفُ الأخيرةُ للتَّأنيثِ [٩٦] ، و اختارَهُ ابنُ السرَّاجِ . [٩٧]

قلتُ : يُستأنسُ لحكمِ المبرِّدِ ، و منْ وافقَهُ بأنَّ أبا عمرٍو " كانَ يقولُ : (حُبَيِّرَةٌ) ، و يجعلُ الهاءَ بدلا منَ الألفِ الَّتي كانتْ للتَّأنيثِ " [٩٨] ، فكأنَّهُ أرادَ المحافظةَ على معنى التأنيثِ ، و بقاءُ حرفِهِ أولى منْ حذفِهِ ، و جلبِ آخرَ غيرِهِ ، ولعلَّ سيبويهِ إنَّما خيَّرَ هو و مَنْ تابعَهُ لما يلي :

ـ أنَّ الحذفَ قدْ أُلِفَ فيها ، فإنَّها تُحذفُ خامسةً فصاعدًا في التَّكسيرِ ، والإضافةِ ، " فلمّا غَلَبَ عليها شَبَهُ الزِّيادةِ الَّتي ليستْ لمعنًى في هذَينِ الموضعَينِ بأنْ حُذِفتْ ، كما حُذِفتِ الزِّيادةُ لغيرِ معنى ، و أُجرِيَ الأصلُ فيهِ أيضًا مُجرى الزَّائدِ بدلالةِ حذفِهِم لها ـ كحذفِهِم الزِّيادةَ ـ مِنْ (مُرَامَى) في الإضافةِ جازَ أيضًا مُعادلتُها بالزِّيادةِ الَّتي ليستْ لمعنًى في أنْ تكونَ في حذفِها ، و إثباتِها بالخيارِ " . [٩٩]

ـ أنَّ التَّأنيثَ قدْ لا يحتاجُ إلى علامةٍ لِيُدَلَّ عليهِ ، بلْ ما جاءَ منهُ بغيرِ علامةٍ في أسماءِ الأجناسِ أكثرُ مِمَّا جاءَ بعلامةٍ ، قالَهُ ابنُ الضَّائعِ . [١٠٠]

ـ أنَّها واقعةٌ طرفًا ، و الأطرافُ ـ كما هو منْ أصولِهِمْ ـ محلُّ التَّغييرِ .

وإنْ كانتْ في مقابلِ زائدٍ مُكرَّرٍ عنْ حرفٍ أصليّ حُذفتْ دونَ تخييرٍ ، كـ (العِبِدَّى) [١٠١] ، فتقولُ : (عُبَيْدٌ) ؛ " لأنَّ إحدى الدَّالَينِ و إنْ كانتْ زائدةً إلا أنَّها تضعيفُ الحرفِ الأصليّ ، فتحصَّنتْ مِنَ الحذفِ بذلكَ ، وبكونِها ليستْ منْ حروفِ (اليومَ تنساهُ) ، وبكونِها ليستْ في الطَّرفِ ، بخلافِ ألفِ التَّأنيثِ ، فإنَّها عاريةٌ مِنَ الثَّلاثةِ " . [١٠٢]

وكذا يلزمُ حذفُها إنْ قابلتْ مُلحِقًا ، كـ (عِرَضْنَى) [١٠٣] ، " فليسَ فيها إلا (عُرَيْضِنٌ) ؛ لأنَّ النُّونَ ألحقتِ الثَّلاثةَ بالأربعةِ ، و جاءتْ هذهِ الألفُ للتَّأنيثِ ، فصارتْ النُّونُ بمنزلةِ ما هو مِنْ نفسِ الحرفِ ، ولم تحذفْها ، و أوجبتَ الحذفَ للألفِ " . [١٠٤]

المبْحَثُ الرَّابعُ : مُرَجِّحُ الإلحاقِ

عرَّفَ الجارَبْرْديُّ الإلحاقَ بقولِه : " جَعْلُ مثالٍ على مثالٍ أزيدَ منهُ ... ليُعامَلَ معاملتَهُ في التَّصغيرِ ، و التَّكسيرِ ، و غيرِهما ، فنحوُ (قَرْدَدٍ) ـ و هو المكانُ الغليظُ ـ مُلحَقٌ بـ (جَعْفَرٍ) ، و لذلكَ قالُوا : (قَرَادِدُ ، و قُرَيْدِدٌ) ، كما قالُوا : (جَعَافِرُ ، و جُعَيْفِرٌ) " [١٠٥] ، و هو أمرٌ لفظيٌّ ، فالحرفُ المُلْحِقُ لا يطَّرِدُ في إفادةِ معنًى إنْ أفادَهُ ، و إنَّما دخلَ الألفاظَ المُلْحَقةَ لضربٍ منَ التَّوسُّعِ في اللغةِ ، و ربّما احْتِيجَ إلى ذلكَ التَّركيبِ في شِعْرٍ ، أو سَجْعٍ ، فتلحقُ ذواتُ الثلاثةِ بذواتِ الأربعةِ و الخمسةِ ، و ذواتُ الأربعةِ بذواتِ الخمسةِ . [١٠٦]

وللإلحاقِ أصولٌ و قوانينُ يُرجَعُ إليها ، و يُفسَّرُ بها ، فمنها : التَّدرُّجُ فيهِ ، وقدْ أشارَ إليهِ سيبويهِ في قولِهِ : " وما كانَ منْ بناتِ الثَّلاثةِ إذا لم يكنْ فيهِ إلا زيادةٌ واحدةٌ يكونُ على مثالِ الأربعةِ ، فإنَّهُ إذا كانَ بزيادةٍ أخرى على مثالِ (جَحَنْفَلٍ) ملحقٌ بالخمسةِ ،كما أُلحقَ بالخمسةِ الَّذي هو مُلحَقٌ بهِ ؛ وذلكَ إذا طرحتَ إحدى الزِّيادتَينِ اللَّتينِ بلغَ بهما مثالَ (جَحَنْفَلٍ) ، فكانَ ما يبقى يكونُ بمنزلةِ بناتِ الأربعةِ في الاسمِ ، والفعلِ " . [١٠٧]

فإلحاقُ الثلاثيّ بالخماسيّ إذنْ يكونُ على ضربَينِ :

أحدِهما : أنْ يلحقَ بذواتِ الخمسةِ بزيادتَينِ تلحقانهِ معًا .

الثاني : أنْ تلْحقَهُ زيادةٌ تُلحِقُهُ بذواتِ الأربعةِ ، ثُمَّ تلحقَهُ زيادةٌ أخرى تُلحِقُهُ بذواتِ الخمسةِ ، وأَمَارةُ ذلكَ أنَّكَ إذا حذفتَ الزِّيادةَ الأخرى بقيَ بالزِّيادةِ الأولى على مثالٍ منْ أمثلةِ الرُّباعيّ ، و ذلكَ نحوُ (عَفَنْجَجٍ) [١٠٨] ، فإنَّكَ إذا حذفتَ النُّونَ صارَ إلى (عَفْجَجٍ) ، فيكونُ مُلحَقًا بـ (جَعْفَرٍ) ، بخلافِ (عَثَوْثَلٍ) [١٠٩] ، فإنَّهُ " لم يكنْ مُلحَقًا ببناتِ الأربعةِ ؛ لأنَّكَ لو حذفتَ الواوَ خالفَ الفعلُ فعلَ بناتِ الأربعةِ ، و كذلكَ (حَبَرْبَرٌ [١١٠] ، و صَمَحْمَحٌ) ؛ لأنَّكَ لو حذفتَ الزِّيادةَ الأخيرةَ ، وهي الرَّاءِ لم يكنْ فعلُ ما بقيَ على مثالِ فعلِ الأربعةِ ؛ لأنَّهُ ليسَ في الكلامِ مثلُ (حَبْرَبٍ) " . [١١١]

فإذا خُيّرَ الحاذفُ بينَ مُلْحِقٍ ، و أصلٍ . و ذلكَ في الرُّباعيّ المُلحَقِ بالخماسيّ . وجبَ حذفُ حرفِ الإلحاقِ بإجماعٍ ؛ إذ لم أقفْ على مَنْ خالفَ إلا شذوذًا ، قالَ المبرّدُ :" واعلمْ أنَّهُ إذا كانتْ في ذواتِ الأربعةِ زائدةٌ يبلغُ بها الخمسةَ في العدَدِ بإلحاقٍ ، أو غيرِ إلحاقٍ فإنَّ تلكَ الزَّائدةَ تُحذفُ في التَّصغيرِ " [112] ، فتقولُ في (جَحَنْفَلٍ ، و حَبَوْكرٍ [113] ، و قِرْشَبٍّ [114]) [115] : (جُحَيْفِلٌ و جَحَافِلُ ، و حُبَيْكِرٌ وحَباكِرُ ، و قُرَيْشِبٌ و قَراشِبُ) ، إلا " إذا كانَ المزيدُ للإلحاقِ حرفَ لينٍ رابعًا في الخماسيّ ، فإنَّهُ ينقلِبُ ياءً ، كـ (كَنَاهيرَ) في جمعِ (كَنَهْوَرٍ) [116] " . [117]

و شذَّتْ . في الظَّاهرِ . عنْ هذا الأصلِ . فيما وقفتُ عليهِ . لفظتانِ :

إحداهما : (عَشَاوِزُ) جمعُ (عَشَوْزنٍ) [118] ، فالواوُ عندَ سيبويهِ زائدةٌ للإلحاقِ ، و النُّونُ أصلٌ [119] ، و كانَ القياسُ أنْ تُجمعَ على (عَشازِنَ) ، و جاءَ في (لسانِ العربِ) : " و جمعُ (العَشَوْزنِ) : (عَشَاوِزُ) ... ، و يجوزُ أنْ يُجمَعَ (عَشَوْزنٌ) على (عَشازِنَ) ، بالنُّونِ " [120] ، و ذكَرَ ابنُ جني في قولِ الشَّمَّاخِ بنِ ضِرارٍ :

حَذَاها مِنَ الصَّيْدَاءِ نَعْلا طِرَاقُها   حَوامِي الكُراعِ المُؤْيداتِ العَشَاوِزُ [121]

" أنَّهُ تكسيرُ (عَشَوْزَنٍ) ، فحذفَ النُّونَ ؛ لشَبَهِهَا بالزَّائدِ ... ، وإنْ كانتْ عندَنا أصلاً " . [122]

وقدْ أنكرَ أبو العباسِ المبرّدُ على سيبويهِ زعمَهُ أصالةَ النُّونِ ، فلو كانَ كما قالَ لما جازَ في البيتِ إلا (العَشَازِنُ) . [123]

على أنَّ بعضَ معاجمِ اللُّغةِ تذكرُ أصلَينِ مختلفَينِ هما :

(ع ش ز) ، و منهُ (العَشْوَزُ) ، و تستدلُّ أحيانا على جمعِهِ ببيتِ الشَّمَّاخِ السَّابقِ ، و قدْ تذكرُ تحتَهُ (العَشَوْزنَ) مُنبّهةً على زيادةِ النُّونِ .

والأصلُ الآخرُ : (ع ش ز ن) ، و منهُ (العَشَوْزنُ) ، و قد تنصُّ على أنَّ جمعَهُ (العَشَاوِزُ) ، و معنى اللَّفظَينِ واحدٌ . [124]

والَّذي أميلُ إليهِ لرفعِ الوهمِ ، و دفعِ التَّوهُّمِ ، و طردِ البابِ بحذفِ الزَّائدِ ، و إبقاءِ حرفِ الإلحاقِ الالتزامُ بجمعِ (العَشْوَزِ) على (العَشَاوزِ) ، و جمعِ (العَشَوْزَنِ) على (العَشَازِنِ) ، و أنَّ ما جاءَ في الشِّعرِ محمولٌ على ذلكَ ، و لا داعيَ للقولِ بالضرورةِ ، و أنَّ ما نصَّتْ عليهِ بعضُ المعاجمِ من جمعِ (العَشَوْزَنِ) على (العَشَاوِزِ) إنْ لمْ يكنْ وهمًا أدَّاهم إليهِ تداخلُ الأصلَين ، فإنَّ قائلَهُ استغنى بجمعِ أحدِهما عنْ جمعِ الآخَرِ ، و الاستغناءُ بابٌ واسعٌ في العربيَّةِ .

واللَّفظةُ الأُخرى: (الخَنَافِقُ) في جمعِ (الخَنْفَقِيقِ) الملحَقَةِ بـ (سَلْسَبيلٍ) بزيادتَي النُّونِ و التَّضعيفِ [١٢٥] ، فقدْ ذكرَ ابنُ جني في(بابٌ في غلبةِ الزَّائدِ للأصليّ) بعدَ أنْ أوردَ قولَ الرَّاجزِ :

بني عُقَيْلٍ ما ذِهِ الخَنَافِقِ !

المالُ هَدْيٌ و النِّسَاءُ طَالِق

أنَّ " (الخَنَافِقَ) جمعُ (خَنْفَقِيقٍ) [١٢٦] ، والنُّونُ زائدةٌ ، والقافُ الأولى عندَ الخليلِ هي الزَّائدةُ ، و الثَّانيةُ هي الأصلُ ، و هي المحذوفةُ ... ، و النُّونُ ، والقافُ جميعًا لمعنى واحدٍ ، و هو الإلحاقُ " . [١٢٧]

قلتُ : أمَّا ما نسبهُ إلى الخليلِ منْ أنَّ أوَّلَ الحرفينِ المضعفينِ للإلحاقِ هو الزَّائدُ [١٢٨] فالخليلُ منازعٌ فيهِ ، فقد قيلَ : إنَّ الثَّاني منهما هو الزَّائدِ ، و هو قولُ يونسَ ، و لو ذهبنا مذهبَ الخليلِ في ذلكَ فإنَّ الشَّاعرَ إنَّما حذفَ القافَ الأُوْلى الزَّائدةَ عندَ الخليلِ ، و كانَ القياسُ : (الخَنَافِيق) ، و غايةُ ما في الأمرِ أنَّهُ حذفَ الياءَ ضرورةً ، و إذا تطرَّقَ إلى الدَّليلِ الاحتمالُ بطلَ بهِ الاستدلالُ .

وإذا كانَ أحدُ الزَّائدَينِ للإلحاقِ ، و الآخرُ للزِّيادةِ المجرَّدةِ ، حذفتَ الزَّائدَ وأبقيتَ ما هو للإلحاقِ ، قالَ المبرِّدُ : " اعلمْ أنَّ ذواتِ الثَّلاثةِ إذا لحقتْها زائدتانِ مستويتانِ ، فأنتَ في الحذفِ بالخيارِ ، أيَّهما شئتَ حذفتَ ، فإنْ كانتْ إحداهما مُلحِقةً لم يجزْ حذفُها ، وحذفتَ الأخرى ؛ لأنَّ الملحقَ كالأصليّ " [١٢٩] ، فتقولُ في

(قُمَارِصٍ ، و دُلامِصٍ)[130] : (قُمَيْرِصٌ ، و قَمارِصُ) ، و (دُلَيْمِصٌ ، و دَلامِصُ) ، " تُحذَفُ الألفُ ، و تبقى الميمُ ؛ لأنَّها مُلْحِقَةٌ بـ (عُذافِرٍ) [131]بخلافِ الألِفِ " [132] ، و ذلكَ " قولُ العربِ ، و قولُ الخليلِ " . [133]

و كانَ قياسُ ذلكَ أنْ تُحقَّرَ (ثمانيةٌ ، و علانيةٌ) بحذفِ الألفِ ، و إثباتِ الياءِ ؛ لأنَّ الياءَ للإلحاقِ [134] ، و الألفَ زائدةٌ ، قالَ المبرِّدُ : " اعلمْ أنَّكَ إذا حقرتَ (ثمانيةً ، وعلانيةً) ، فإنَّ أقيسَ ذلكَ ، و أجودَهُ أنْ تقولَ : (ثُمَيْنِيَةٌ ، و عُلَيْنِيَةٌ) ؛ وذلكَ ؛ لأنَّ الياءَ فيهما مُلْحِقةٌ واقعةٌ في موقعِ المتحرِّكِ ، و الألفُ غيرُ مُلْحِقةٍ ... ، وقدْ أجازُوا (ثُمَيِّنَةً ، و عُلَيِّنَةً) ، و احتجُّوا بأنَّهما زائدتانِ ، و قالوا : الأُوْلى و إنْ لم تكنْ مُلْحِقةً فهي بعيدةٌ منَ الطَّرفِ . و هو وجهٌ رديءٌ " . [135]

وقدْ استشكلَ محمدٌ عضيمةُ (رحمهُ الله) ـ و هو مشكلٌ ـ أنْ يكونَ نحوُ (ثمانيةٍ ، و علانيةٍ) مُلحَقًا ، و المعروفُ أنَّ بناءَ (فَعالِل ، و فعَالِلَة) مختصٌّ بالجمعِ ، فلا يكون مثلُهُ في المفرداتِ ، و ما أظنُّ أحدًا يستسيغُ إلحاقَ المفردِ بالجمعِ ، و ما فائدةُ الإلحاقِ حينئذٍ ؟ و رجَّحَ أنَّ الزِّيادةَ فيهما للتَّكثيرِ [136] ، و صحَّحهُ الدكتورُ ناصر حسين عليّ ؛ لأنَّ الحرفَ الزَّائدَ للإلحاقِ لا يتغيَّرُ و لا يسقطُ في تصاريفِ الكلمةِ ، و قد قيلَ : (ثُمانٍ) . [137]

و إذا كانَ الحرفانِ زيدا للإلحاقِ معًا ، و لا مزيةَ لأحدِهما على الآخرِ حذفتَ أيَّهما شئتَ ، كـ (حَبَنْطًى) [138] ، فتقولُ : (حُبَيْنِطٌ ، و حَبانِطُ) إذا حذفتَ الألفَ ، و (حُبَيْطٍ ، و حَباطٍ) إنْ حذفتَ النَّونَ ؛ " لأنَّهما زائدتانِ ألحقَتا الثَّلاثةَ ببناءِ الخمسةِ ، و كلاهما بمنزلةِ ما هو مِنْ نفسِ الحرفِ ، فليسَ واحدةٌ الحذفُ ألزمُ لها منهُ للأُخرى " [139] ، و كذا يُقالُ في (كَوَأْلَلٍ) [140] ؛ لأنَّهما ـ أعني الواوَ ، و اللامَ الثَّانيةَ ـ تساويا في الإلحاقِ .

فإنْ كانَ الحرفانِ المُلحِقانِ زيدَ أحدُهما بعدَ الآخرِ حُذِفَ المتأخِّرُ في الزِّيادةِ ، كـ (عَفَنْجَجٍ) ، فـ " تحذفُ النُّونَ ، و لا تحذفُ منَ اللامَينِ " [141] ، قالَ

السِّيرافيُّ شارحاً : " و لمْ يُخيِّرْ في (عَفَنْجَجٍ) كما خيَّرَ في (كَوَأْلَلٍ) ؛ لأنَّهُ قدَّرَ في (عَفَنْجَجٍ) أنَّهُ أُلحِقَ أوَّلا بزيادةِ الجيمِ بـ (جَعْفَرٍ) ، ثمَّ دخلَهُ النُّونُ فألحقتْهُ بـ (سَفَرْجَلٍ) "[١٤٢]، ومثلُهُ (خَفَيْدَدٌ)[١٤٣] ، فيقالُ : (خُفَيْدِدٌ ، و خفادِدُ) .

وعلَّلَ ابنُ مالكٍ لرجحانِ الجيمِ بأنَّها قدْ ضاهتِ الأصلَ منْ وجهَينِ : أنَّها تضعيفُ أصلٍ وليستْ منْ حروفِ الزيَادةِ ، وأنَّها بإزاءِ اللامِ منْ (سَفَرْجَلٍ) ، بخلاف (كَوَأْلَلٍ) الَّذي كافأَ فيها ضِعفَ الأصلِ تحرُّكُ الواوِ ، واتِّصالُهُ بالأوَّلِ .[١٤٤]

قلتُ : عِلَّةُ السِّيرافيِّ أحكمُ ؛ للفكِّ ، و إلا لقالَ : (عُفَيْجٌ) ، كما قيلَ في (أَلَنْدَدٍ) . و همزتُهُ ، و نونُهُ زيدا للإلحاقِ معًا . : (أُلَيْدٌ) ؛ لزوالِ الإلحاقِ بحذفِ نونِهِ ، و الله أعلمُ .

ولِمَا علَّل بهِ ابنُ مالكٍ يمكنُ القولُ إنَّهُ إذا كانَ أحدُ المُلحِقَينِ اللَّذَينِ زيدا معًا مكررًا عنْ أصلٍ وجبَ إثباتُهُ ، و حَذْفُ الآخَرِ ، كـ (عَثَوْثَلٍ ، و عَقَنْقَلٍ[١٤٥]) ، فيقالُ : (عُثَيْثِلٌ و عَثاثِلُ ، و عُقَيْقِلٌ و عَقاقِلُ[١٤٦]) ، و في (زَوَنْزَكٍ) إنْ صحَّ أنَّهُ (فَعَنْعَل)[١٤٧] : (زُوَيْزِكٌ) .

ولهذا أوجبَ المبرِّدُ قياسًا أنْ يقالَ: (عُثَيْلٌ) في (عِثْوَلٍّ)[١٤٨]، وأوجبَ الخليلُ، وسيبويهِ سماعًا أنْ يقالَ (عُثَيِّلٌ ، و عثاوِلُ) ؛ لأنَّ الواوَ عندَهُ للإلحاقِ دون اللامِ[١٤٩]، والسماعُ هو المقدَّمُ ، فمتى" جمعتِ العربُ شيئًا فقدْ كفتْكَ إيَّاهُ" .[١٥٠]

وإنْ تفاضلَ حرفُ الإلحاقِ و الميمُ المتصدِّرةُ لمعنى كما في (مُسْحَنْكِكٍ[١٥١] ، و مُجَلْبِبٍ) رجَحَتِ الميمُ عندَ سيبويهِ ، و حرفُ الإلحاقِ عندَ المبرِّدِ ؛ إجراءً لهُ مُجرى الأصلِ[١٥٢] ، ففي (مُقْعَنْسِسٍ)[١٥٣] ، قالَ سيبويهِ : (مُقَيْعِسٌ ، و مَقَاعِسُ) ، و قالَ المبرِّدُ و غلَّطَهُ : (قُعَيْسِسٌ ، و قَعاسِسُ) ، ورجَّحوا قولَ سيبويهِ لدلالةِ الميمِ على المعنى ، و تصدُّرِها ، وليسَ في السِّينِ سوى الإلحاقِ معَ تطرُّفِها إنْ كانتْ الزَّائدةُ هي الثَّانيةَ ، أو قربِها منَ الطَّرفِ إنْ كانتْ هي الأُولى .[١٥٤]

المبْحَثُ الخامِسُ : مُرَجِّحُ عَدَمِ النَّظيرِ

التَّصغيرُ بناءٌ عارضٌ علي بنيةِ المكبَّرِ ، ولهذا لا " يلزمُنا متى حذفْنا زائدًا أنْ نُبقيَ الباقيَ على مثالٍ معروفٍ منَ الأسماءِ ، و لو وجبَ هذا لما جازَ أنْ نقولَ في (افتقارٍ) : (فُتَيْقيرٌ) ؛ لأنَّه ليسَ في الكلامِ (فِتْعالٌ) ، ولا شيءٌ من هذا الضَّربِ " . [155]

وخالَفَ في ذلكَ المازنيُّ ، فاشْترطَ ألا يخرجَ اللَّفظُ بالتَّصغيرِ عنْ أوزانِ الاسمِ ، قيلَ : فيما حُذِفتْ منهُ همزةُ الوصلِ كما مرَّ ، و قيلَ : إنَّه يشترطُ ذلكَ في المصغَّرِ كلِّهِ . [156]

وقد ردَّ سيبويهِ أوجُهًا منَ التَّصغيرِ و التَّكسيرِ معلِّلا أنَّهُ ليسَ في الكلامِ كذا، وقالَ : " و إذا لمْ يكنْ ذا فيما هو بمنزلةِ التَّصغيرِ ، فكذلكَ لا يكونُ في التَّصغيرِ ، فعلى هذا فقسْ ، و هذا قولُ الخليلِ " . [157]

و إذا كانوا مِمَّا يقوُّون بهِ وجهًا حملُهُ على أكثرِ البابَينِ فإنَّ مراعاةَ النَّظيرِ أحقُّ أنْ تُراعى . قالَ سيبويهِ بعدَ أنْ رجَّحَ (صَمَامِحَ و صَمَاميحَ) على (صَمَاحِحَ وصَمَاحيحَ) في تكسيرِ (صَمَحْمَحٍ) : " و معَ ذا أنَّ (فَعاعِيلَ و فَعَاعِلَ) أكثرُ ، وأعرفُ من (فَعالِيلَ و فَعَالِلَ) " . [158]

وهذا يعني أنَّ التَّرجيحَ بوجودِ النَّظيرِ معتبرٌ عندَهم ، " فإذا لم تجدْ بُدًّا منْ حذفِ إِحْدى الزَّائدتَينِ فدعِ الَّتي يصيرُ بها الاسمُ كالَّذي في الكلامِ " . [159]

ولذا أنكرَ ابنُ عصفورٍ ـ و هو الصَّوابُ ـ رأيَ المازنيِّ قائلا : " و هذا الَّذي قالَ لا يُلتفتُ إليهِ إلا عندَ ترجيحِ حذفِ إحدى الزِّيادتينِ على الأُخْرى " . [160]

وعلى هذا يُرجَّحُ بالنَّظيرِ ـ خلافًا للمازنيِّ ـ في ما فيهِ الخِيَرَةُ ، لا مطلقًا ، فيقالُ في (افتقارٍ ، و انطلاقٍ) : (فتاقيرُ ، و نطاليقُ) ، وليسَ في الكلامِ (فتاعيلُ)، ولا (نفاعيلُ) ؛ لأنَّهُ لا خيارَ فيهما ؛ إذْ يبقيانِ بعدَ حذفِ همزتِهما ؛ لتحرُّكِ ما بعدَهما على خمسةِ أحرفٍ و الرَّابعُ فيهما حرفُ لينٍ .

ويقالُ في (استضراب) بعدَ حذفِ همزتِهِ : (تَضَارِيبُ ، و تُضيْرِيبٌ) بحذفِ السِّينِ ، و إبقاءِ التَّاءِ ، و " صارتِ السِّينُ أَوْلى بالحذفِ حيثُ لم يجدوا بُدًّا منْ حذفِ أحدِهما ؛ لأنَّكَ أردتَ إذنْ أنْ يكونَ تكسيرُهُ ، و تحقيرُهُ على ما في كلامِ العربِ ، نحو (التِّجْفافِ ، و التِّبْيانِ) ، وكانَ ذلكَ أحسنَ منْ أنْ يجيئوا على ما ليسَ منْ كلامِهم ، ألا ترَى أنَّه ليسَ في الكلامِ (سِفْعال) " . [161]

المبْحَثُ السَّادِسُ

مُرَجِّحُ الاسْتِغْناءِ بحذْفِ أَحَدِ الزَّائدَينِ عَنْ حذْفِ الآخَرِ

مِمَّا عُلِّلَ بهِ استكراهُ العربِ تكسيرَ الخماسيِّ ، و تصغيرَهُ ما يلزمُهمْ منَ الحذفِ المؤدِّي إلى الإخلالِ بالبنيةِ كما مرَّ ، فلا غروَ أنْ يكونَ الاستغناءُ بحذفِ أحدِ الزَّائدَينِ عنْ حذفِ الآخَرِ مُرجِّحًا لا يجوزُ غيرُهُ ، ثمَّ إنَّ " الحذفَ إعلالٌ فلمْ يُركبْ لغيرِ ضرورةٍ " [162] ، و لذا أجمعَ النَّحويُّونَ على حذفِ الألفِ ، و إثباتِ الياءِ في تصغيرِ ، و تكسيرِ (لُغَّيْزَى) [163] ، فيقالُ (لُغَيْغِيزٌ ، و لَغاغيزُ) ، و على مذهبِ أبي عمرٍو في تصغيرِهِ (حُبارَى) على (حُبَيِّرَةٍ) ـ و قدْ مرَّ ـ يقالُ : (لُغَيْغيزةٌ) ، " فإذا وصلُوا إلى أنْ يكونَ التَّحقيرُ صحيحًا بحذفِ زائدةٍ ، لم يجاوزوا حذفَها إلى ما لوْ حذفوهُ لم يستغنُوا بهِ ؛كراهيةَ أنْ يخلّوا بالاسمِ إذا وصلوا إلى ألا يحذفوا إلاّ واحدًا ، وكذلك لوْ كسّرتَهُ للجمعِ " . [164]

فتقولُ في (عَيْضَمُوزٍ ، و عَيْطَمُوسٍ) إذا حقَّرتَ : (عُضَيْمِيزٌ ، وعُطَيْمِيسٌ) ، و كذا لوْ كسرتَ قلت : (عَضَامِيزُ ، و عَطَامِيسُ) ، " فكلَّما قلَّ منَ الحذفِ لم يصلحْ غيرُهُ ... فعلى هذا فأجرِ هذا البابَ " . [165]

قالَ ابنُ مالكٍ في ألفيَّتِهِ :

و الياءَ لا الواوَ احذفِ انْ جمعتَ ما

كـ (حَيْزَبونٍ) ، فهو حُكْمٌ حُتِما [166]

وحينَ ذكرَ سيبويهِ أنَّ (مُغْدَوْدِنًا) تُصغَّرُ على " (مُغَيْدِينٍ) إنْ حذفتَ الدَّالَ الآخرةَ ، كأنَّكَ حقَّرتَ (مُغْدَوْنٌ) ؛ لأنَّها تبقى خمسةُ أحرفٍ رابعتُها الواوُ ، فتصيرُ بمنزلةِ (بهلولٍ)، و أشباهُ ذلك. وإنْ حذفتَ الدَّالَ الأولى ، فهي بمنزلةِ (جوالقٍ) ، كأنَّكَ حقّرتَ (مُغَوْدِنٌ) " [١٦٧] ، و تابعَهُ في ذلكَ المبرّدُ . قالَ محمد عبد الخالق عضيمة (رحمه الله) : " و أقولُ : الأَوْلى هنا حذفُ الدَّالِ الثّانيةِ ؛ لأنَّهُ كلَّما قلَّ الحذفُ لم يصلحْ غيرُهُ ، و سينصُّ على ذلكَ المبرّدُ و سيبويهِ " . [١٦٨]

قلتُ : ما ذهبَ إليهِ (عفا الله عنهُ) ليس صحيحًا ؛ لأنَّ كلا الدَّالَينِ ـ عندَ سيبويهِ ـ يحتملُ الزّيادةَ ، " و كلا الوجهَينِ صوابٌ و مذهبٌ " [١٦٩] ، هذا على ما تقرَّرَ إجماعًا أنَّهُ لا يُحذفُ أصلٌ و يبقى زائدٌ ، فإنْ كانتِ الثَّانيةُ هي الزَّائدةَ حُذِفتْ وجوبًا ؛ لأنَّ حذفَها يُغني عنْ حذفِ الزَّائدِ الآخرِ ، و هو الواوُ ، و إنْ كانتِ الأُوْلى هي الزَّائدةَ حُذِفتْ هي و الواوُ ، فقد تبيَّنَ أنَّ سيبويهِ لم يخالفْ مذهبَهُ !

المبْحَثُ السَّابعُ : مُرَجِّحُ التَّحَرُّكِ

من المسَلَّمِ بهِ عندَ الصرفيّينَ أنَّ السَّاكِنَ أضعفُ منَ المتحرّكِ ، فهو حاجزٌ غيرُ حصينٍ ، و لذا أُعلّتِ الواوُ ـ مثلا ـ في (فِتْيَةً) ؛ لسكونِها ، و انكسارِ ما قبلَها ، ولم يعتدَّ بالتَّاءِ ؛ لكونِهِ ساكنًا ، فهو غيرُ حصينٍ ، و قُلِبتِ العينُ ألفًا ؛ لتحرُّكِها ، وانفتاحِ ما قبلَها ، ثمَّ قُلِبتْ همزةً في نحوِ (قائلٍ ، و بائعٍ) للعلَّةِ نفسِها ، و لم يُعتدَّ بالألِفِ حاجزًا لسكونِهِ ، و كانَ الإعلالُ . و الحذفُ ضربٌ منهُ . " إلى السَّواكنِ لضعفِها أسبقَ منهُ إلى المتحرّكاتِ لقوتِها " [١٧٠] ، و منْ هنا عُدَّ التَّحرُّكُ مُرجّحًا لبقاءِ الحرفِ في التَّصغيرِ ، و التَّكسيرِ ، يقولُ سيبويهِ : " إذا حقَّرتَ رجلاً اسمُهُ (قبائل) قلتَ : (قُبَيْئِلٌ) ، و إنْ شئتَ قلتَ : (قُبَيْئِيلٌ) عِوَضًا مِمَّا حَذَفْتَ ، و الأَلفُ أوْلى بالطَّرحِ منَ الهمزةِ ؛ لأنَّها كلمةٌ حيةٌ لم تجيءْ للمدِّ ، و إنَّما هي بمنزلةِ جيمِ (مساجِدَ) ، و همزةِ (بُرائِلَ) [١٧١] ، و هي في ذلكَ الموضعِ ، و المثالِ ، و الألفُ بمنزلةِ ألفِ (عُذافِرٍ) ، و هذا قولُ الخليلِ " ، و استحسنَهُ سيبويهِ [١٧٢] ، و هو قولُ

جميعِ النُّحاةِ إلا يونسَ ، فإنَّهُ كانَ يقولُ : (قُبَيِّلٌ ، و رُسَيِّلٌ) ، و ذلكَ رديءٌ في القياسِ . [١٧٣]

و لولا ما نصَّ عليهِ سيبويهِ من رأيِ شيخِهِ يونسَ لقلتُ : إنَّ يونسَ لم يخالِفِ النُّحاةَ في حذفِ الألفِ ، و لكنَّهُ لمَّا حذفَ الألفَ ، و هو عِلَّةُ قلبِ الياءِ الزَّائدةِ همزةً عادتِ الهمزةُ إلى أصلِها (الياءِ) ، كما قالَ أبو عمرَ الجرميُّ في (قائمٍ، و بائعٍ) : (قُوَيِّمٌ ، و بُوَيِّعٌ) [١٧٤] ، و قالَ سيبويهِ : (قُوَيْئِمٌ ، و بُوَيْئِعٌ) . [١٧٥]

و حينَ خيَّرَ سيبويهِ في (كَوَأْلَلٍ) بينَ حذفِ الواوِ ، و حذفِ اللامِ و إنْ كانَ الظَّاهرُ حذفَ الواوِ ؛ لكونِها من حروفِ (سألتمونيها) ، و بقاءَ اللامِ ؛ لأنها تضعيفُ أصلٍ علَّلَ الشَّاطبيُّ ذلكَ بقولِهِ : " و لكنَّ سيبويهِ جعلَ الواوَ مكافئةً للامِ ؛ لتحرُّكها ، فخيَّرَ بينَهُما " . [١٧٦]

قلتُ : و اللامُ متحرِّكةٌ كذلكَ ، و لكنَّ الواوَ معَ تحرُّكِها ـ و إنْ كانتْ منْ حروفِ الزِّيادةِ ـ أشبهُ بالمتصدِّرةِ ، لوقوعِها ثانيةً ، و اللامُ ـ و إنْ كانتْ متطرِّفةً ـ فهي متحرِّكةٌ و مضعَّفةٌ عنْ أصلٍ ، فتكافأا .

و كذا خَيَّرَ في (قِنْدَأْوٍ) [١٧٧] بينَ النُّونِ و الواوِ [١٧٨] ، و هما مستويانِ في الزِّيادةِ و الإلحاقِ ، و ليسَ للواوِ مُرجِّحٌ يكافِئُ تطرُّفَها إلا تحرُّكُها ، و لذا جعَلَها سيبويهِ نظيرَ (كَوَأْلَلٍ) .

ومثلُ ذلكَ يقالُ في (سَرَنْدَى ، و عَلَنْدَى) [١٧٩] ، فالنُّونُ قويتْ بالتَّقدُّمِ معَ سكونِها، والألفُ قويتْ بتقديرِ الحركةِ ؛ لإلحاقِها بـ (سَفَرْجَلٍ) معَ تطرُّفِها ، فيقالُ : (سرانِدُ و سُرَيْنِدٌ ، و عَلانِدُ و عُلَيْنِدٌ) إذا حذفتَ الألفَ ، و (سرادٍ و سُرَيْدٍ ، وعَلادٍ و عُلَيْدٍ) بحذفِ النُّونِ . [١٨٠]

وعلى كلِّ حالٍ فالتَّحرُّكُ " مرجِّحٌ ضعيفٌ " [١٨١] ، و لذلكَ لم يكتفوا بهِ في وجوبِ وجهٍ ، فسيبويهِ و المبرِّدُ ظاهرَاهُ في تحقيرِ ، و تكسيرِ (قبائل) ـ كما مرَّ آنفاً ـ بكونِ الهمزةِ بمنزلةِ الأصلِ ، فهي في موضعِ الفاءِ من (عُذافِرٍ) ، و ابنُ السَّرَّاجِ بكونِ بقائِها أدلَّ على المصغَّرِ [١٨٢] ، و ابنُ مالكٍ يضيفُ إلى التَّحرُّكِ حيناً شبَهَها ـ أيْ

الهمزةِ ـ بالحرفِ الأصليّ في كونِها لا تُزادُ وسطًا إلا شذوذًا بخلافِ الألفِ[183] ، و حينًا آخرَ اتصالَ المتحرّكِ بالأوّلِ .

كما لم يحملِ التَّحرُّكُ ـ بعضَ الصَّرفيّينَ ـ على تجويزِ الوجهَينِ على السَّواءِ، فالمبرّدُ يجعلُ حذفَ الواوِ في تحقيرِ (قَلَنْسُوَةٍ) أقيسَ ؛ لكونِ النّونِ بحذاءِ الأصليّ، و الواوِ بحذاءِ الواو الزَّائدةِ ، أي في (قمحْدُوَةٍ) [184] ، و ابن يعيش يجعلُ حذفَ الألفِ في تحقيرِ (حَبَنْطَى) أحبَّ إليهِ ؛ لتطرُّفِها [185]، و إليهِ ذهبَ الرَّضيُّ أيضًا، وكذا جعلَ حذفَ الواوِ في(حِنْظَأْوٍ) [186]، و (قَلَنْسُوَةٍ) أولى للعلَّةِ نفسِها .[187]

المبحثُ الثَّامنُ : مُرَجّحُ التَّقدُّم

منْ مُسلَّماتِ الصَّرفيّينَ أنَّ " الأوائلَ أقوى منَ الأعجازِ ، و أمكنُ " [188] ، وأنَّ " الاشتغالَ بإعلالِ الأطرافِ أسبقُ منَ الاشتغالِ بإعلال الوسطِ " [189] ، ولذا كانَ وقوعُ الحرفِ طرفًا ، أو قريبًا منَ الطَّرفِ علةَ الإعلالِ ، أو جزءًا منها .

ثمَّ إنَّ التَّقدُّمَ إمَّا أنْ يكونَ بوقوعِ الزَّائدِ في صدرِ الكلمةِ ، و قد مضى ذلكَ في مُرجّحِ المعنى ، فالزَّائدُ المتصدّرُ قدْ يكونُ دالا على معنًى كالميمِ ، و قدْ يكونُ واقعًا موقعَ ما يدلُّ على معنًى كالهمزةِ ، و الياءِ . و إمَّا أنْ يكونَ ـ أيْ التَّقدُّمُ ـ بتقديمِ أحدِ الزَّائدَينِ حشوًا على آخرَ .

وكما لم يُكتفَ بالتحرُّكِ في وجوبِ وجهٍ دونَ غيرِهِ ، فكذا التَّقدُّمُ ، يقولُ الشاطبيُّ : " فكون النَّحويّينَ لم يقولوا ذلكَ في (خَفَيْدَدٍ) [أيْ حذفَ الدَّالِ ، وإبقاءِ الياءِ ، بل قالوا : (خفادِدُ)] دليلٌ على عدمِ اعتبارِ السَّبقيَّةِ اعتبارًا مطلقًا كغيرِها ، أولا ترى إلى تخييرِهم في (عَفَرْنى) [190] بينَ حذفِ النُّونِ و الألفِ ، وكلاهما : ملحقٌ و متحرّكٌ ، و انفردتِ النُّونُ بمزيَّةِ السَّبقِ ، ثمَّ لم يجعلوا ذلكَ مؤثّرًا ، بل قالوا : (العَفارى ، و العَفارِنُ) على الجوازِ ، و إذا استقرأتَ أكثرَ مسائلِ البابِ وجدتَ التَّرجيحَ بالتقدُّمِ تابعًا لغيرِهِ " .[191]

ولضعفِ مُرجِّحَي التحرُّكِ ، والتَّقدُّمِ عندَ بعضِهم تكافأا ، قالَ ابنُ عصفورٍ : " فإنْ فَضلتِ الواحدةُ بالتَّقديمِ ، و الأخرى بالتَّحريكِ كنتَ في حذفِ أحدِهما بالخيارِ نحو (قَلَنْسُوَةٍ) تقولُ : (قُلَيْنِسةٌ) إنْ حذفتَ الواوَ ، و (قُلَيْسِيَةٌ) إنْ حذفتَ النونَ " . [192]

وبنى بعضُهم عليهِ الحكمَ بأولويَّةِ وجهٍ دونَ آخرَ ، كما مرَّ في مواضعَ عدَّةٍ منَ البحثِ .

المبْحَثُ التَّاسِعُ : مُرَجِّحاتٌ أُخَرُ

أشارَ بعضُهم في أثناءِ المرجِّحاتِ السَّابقةِ إلى مزايا تَصرفُ الحذفَ إلى زائدٍ دونَ غيرِهِ تقويةً لمرجِّحٍ على آخرَ ، و لكنَّهم لم يلِّحوا عليها ، كما ذكرَ الصرفيُّون مرجِّحاتٍ أخرَ ارتبطتْ بألفاظٍ بعينِها ، و هأنذا أجملُها فيما يأتي :

١ ـ الدِّلالةِ على الأَصْلِ :

و ذلكَ في (مَرْمَرِيسٍ) [193] ، فقدْ ذهبَ الخليلُ إلى أنَّهُ منَ (المَراسةِ) " و المعنى يدلُّ ، و زعمَ أنَّهم ضاعفوا الميمَ ، و الرَّاءَ في أوَّلِهِ كما ضاعفُوا في آخِرِ (ذُرَحْرَحٍ) الرَّاءَ ، و الحاءَ " [194] ، و يمكنُ أنْ يُضافَ لهُ (مَرْمَرِيتٌ) [195] إذا قيلَ : إنَّهُ من (المرتِ) ، لا أنَّ التَّاءَ بدلٌ منَ السِّينِ [196] ، أو أنَّها لُثْغَةٌ [197] ، و تحقيرُهُ حينئذٍ (مُرَيْرِيسٌ) ؛ " لأنَّ الياءَ تصيرُ رابعةً ، و صارتِ الميمُ أوْلى بالحذفِ منَ الرَّاءِ ؛ لأنَّ الميمَ إذا حُذِفتْ تبيَّنَ في التَّحقيرِ أنَّ أصلَهُ منَ الثَّلاثةِ، كأنَّكَ حقَّرتَ (مَرَّاسٌ) ، ولوْ قلتَ : (مُرَيْمِيسٌ) ؛ لصارتْ كأنَّها منْ بابِ (سُرْحوبٍ [198] ، و سِرْداحٍ [199] ، وقِنْديلٍ) " [200] ، أيْ منَ الرُّباعيَّةِ .

فالتَّفاضلُ في (مَرْمَرِيسٍ) بين الميمِ و الرَّاءِ المتأخرتَينِ ؛ لزيادتِهما ، قالَ ابنُ مالكٍ في (الكافية الشافية) :

و (مَرْمَرِيسًا) بـ (مَرَارِيسَ) اجمَعا

ولا تَقُلْ (مَرَامِرًا) فَتُمْنَعا

ثُمَّ شرحَهُ بقولِهِ : " و ذلكَ أنَّ إبقاءَ الرَّائينِ إذا قلتَ : (مَرارِيسُ) لا يُجْهلُ معهُ كونُ الاسمِ ثلاثيَّ الأصلِ بخلافِ الميمَينِ بأنْ يُقالَ : (مَرامِرُ) ، فإنَّهُ يُوهِمُ أنَّ الاسمَ رباعيُّ الأصلِ " . [٢٠١]

قلتُ : و ليسَ الأمرُ ـ فيما أحسبُ ـ كما قالَ (رحمهُ الله) ؛ لأنَّكَ إنْ أبقيتَ الرَّائَينِ حذفتَ الميمَ الثَّانيةَ ، و إنْ أبقيتَ الميمَينِ حذفتَ الرَّاءَ الثَّانيةَ ، و حينَها يقالُ (مَرامِسُ) لا (مَرامِرُ) ؛ لأنَّ التَّخييرَ يتردَّدُ بينهما إنْ كانتْ ثلاثيَّةً ، و هو ما يذهبُ إليهِ ابنُ مالكٍ ، ثمَّ إنَّ (مَرْمَرِيسًا) إمَّا أن يكونَ خماسيًّا ، كـ (دَرْدَبِيسٍ) [٢٠٢] و هو رأيُ الفرَّاءِ [٢٠٣] ، و أبي عُبيدٍ ، و ابنِ دريد ؛ اللَّذَينِ وضعاه في باب (فَعْلَليل) [٢٠٤] ، وعندَها سيقالُ فيهِ : (مُرَيمِرٌ ، و مَرامِرُ) قولا واحدًا دونَ ترجيحٍ ، كما يقالُ : (دُرَيْدِبٌ ، و دَرادِبُ) ؛ إذ ستُحذَفُ الياءُ وجوبًا ، ثمَّ تُحذَفُ السِّينُ كما يُفعلُ في الخماسيِّ المجرّدِ ، و لا يجوزُ حذفُ الرَّاءِ الثَّانيةِ حينئذٍ ؛ لأنها ليستْ منْ حروفِ الزّيادةِ ، و لا تشبهُها ، و إمَّا أن يكونَ رباعيًّا ، و لعلَّهُ المفهوم من ظاهرِ قولِ الأزهريّ بعد أن ذكرَ قولَهم في صفةِ فرسٍ : (و الكَفَلُ المَرمَرِيسُ) ، قالَ : " أخذَ (المَرْمَرِيسَ) منَ (المَرْمَرِ) ، و هو الرُّخامُ الأملسُ ، و كسعَهُ بالسِّينِ تأكيداً " [٢٠٥] ، و حينئذٍ سيكون تكسيرُهُ ، و تحقيرُهُ (مُرَيمِرًا ، و مَرامرَ) وجوبًا ، كما يقالُ في (عَنْكَبوتٍ) : (عُنَيْكِبٌ ، و عَناكِبُ) فلا ترجيحَ ، و إمَّا أنْ يكونَ ثلاثيًّا ، و فيهِ التَّخييرُ .

وما قيلَ لابنِ مالكٍ يقالُ ـ أيضًا ـ لأبي حيَّان ، فقد قالَ فيما له مزيَّةٌ : و (مَرْمَرِيسٌ) : (مراريسُ) ، لا (مَرَامرُ) [٢٠٦] ، و لأنَّهُ عندَهُ ثلاثيٌّ مزيدٌ بثلاثةِ أحرفٍ [٢٠٧] لا يُتَصوَّرُ فيهِ (مَرَامرُ) أصلا ؛ ليكون ثَمَّ لبسٌ في أصلِهِ ، و الله أعلمُ .

و من الدّلالةِ على الأصلِ ما علَّلَ بهِ أبو عليّ الفارسيُّ في تصغيرِ (دَمَكْمَكٍ) [٢٠٨] على (دُمامِكَ) لا (دماكمَ أو دماكِكَ) حيثُ قالَ : " فإنْ حُذفتِ

الكافُ الَّتي في الطَّرفِ لم يستقمْ ؛ لأنَّهُ لا ينفصلُ منَ الأربعةِ الأصولِ الَّتي تكرَّرَ فيها حرفٌ أصلٌ نحو (صَهْصَلِق) [٢٠٩] ... ، و إنْ حذفتَ الميمَ الَّتي تليها لم يجزْ أيضًا ؛ لأنهُ يصيرُ إلى أنَّكَ كأنَّكَ حقَّرتَ مُلحقًا كرَّرتَ اللامَ فيهِ للإلحاقِ ... فإذا كانَ كذلكَ كانَ حذفُ هذهِ ـ أيْ الكافِ الأُولى ـ أَوْلى ؛ لِتدلَّ الكلمةُ أنَّها منَ الثَّلاثةِ غيرِ الملحَقةِ ، و لا يلتبسُ بالأربعةِ الأصولِ المكرَّرِ فيها حرفٌ أصلٌ ، و لا بالثَّلاثةِ الَّتي قد بلغتِ الأربعةَ للإلحاقِ " . [٢١٠]

٢ ـ الفَرارِ مِنْ ثِقَلِ التَّضْعيفِ :

و ذلكَ في نحوِ (ذُرَحْرَحٍ) [٢١١] ، و هي ثلاثيَّةٌ مزيدةٌ بتضعيفِ الرَّاءِ ، و الحاءِ ، كما ضُوعِفَ الدَّالُ في (مَهْددٍ) ، و مثلُها (صَمَحْمَحٌ ، جُلَعْلَعٌ [٢١٢] ، و دَمَكْمَكٌ ، ...) ، فيقالُ في (ذُرَحْرَحٍ) : (ذُرَيْرِحٌ) ، " و إنْ شئتَ قلتَ : (ذُرَيْرِيحٌ) عِوَضًا ، كما قالُوا : (ذَراريخُ) ، و كرهُوا (ذَرَاحِحُ ، و ذُرَيْحِحُ) ؛ للتَّضعيفِ ، و التقاءِ الحرفَينِ منْ موضعٍ واحدٍ ، و جاءَ التَّعويضُ فلمْ يغيّروا ، و لم يقولُوا في العِوَضِ : (ذَراحِيحُ) ، فيكونُ في العِوَضِ على ضَرْبٍ ، و في غيرِهِ على ضَرْبٍ " . [٢١٣]

وزادَ الرَّضيُّ على ما سبقَ بأنَّهُ لو حُذِفتِ الحاءُ الثَّانيةُ في (صَمَحْمَحٍ) ، و قيلَ : (صَمَاحِم) ؛ " لظُنَّ أنَّهُ كـ (سَفَرْجَلٍ) ، أي أنَّ جميعَ الحروفِ أصليَّةٌ ، و أيضًا ليسَ في كلامِهم (فَعَالِع) ، و في الكلامِ (فَعَاعِل) كثيرٌ ، كـ (سلالِمَ) في (سُلَّمٍ) ، و (قنانبَ) في (قُ○نَّبٍ) " [٢١٤] ، فزادَ الدّلالةَ على الأصلِ ؛ لئلا يُظنَّ أنَّهُ خماسيٌّ ، و هو مذهبُ الفرَّاءِ ـ و أشارَ إليهِ الرَّضيُّ ـ ، و زادَ ـ أيضًا ـ كسيبويهِ وجودَ النَّظيرِ .

٣ ـ اخْتِصاصِ الزّيادَةِ بالاسْمِ :

و ذلكَ في الميمِ المتصدّرةِ للدّلالةِ على معنًى في الاسمِ ، كالفاعليَّةِ ، و المفعوليَّةِ ، و نحوِهما ، فقد ذهبَ ابنُ مالكٍ إلى أن مرجّحَ بقائِها " كونُ زيادتِها

مختصَّةٌ بالأسماءِ " و ذلكَ قولُكَ في (مُرْتَقٍ) : (مَرَاقٍ) [٢١٥] و لم يُشرْ لمرجّحِ المعنى ، و أضافَ الأزهريُّ للمعنى الاختصاصَ بالاسمِ . [٢١٦]

٤ ـ شَبَهِ الحرْفِ الأَصْلِيّ بِشُذوذِ الزّيادَةِ :

و ذلكَ في نحوِ (حُطائِطٍ ، و جُرائِضٍ) [٢١٧] ، فإنَّ زيادةَ الهمزةِ فيهما شاذٌّ ، و لذلك ذهب ابنُ مالكٍ إلى أنَّ الهمزةَ أولى بالبقاءِ ، فيقالُ في (حُطائِطٍ) : (حُطَيْئِطٌ ، و حَطائطُ) ؛ لتَحرُّكِها ، و لكونِ الهمزةِ قدْ أشبهتْ الحرفَ الأصليَّ ؛ لأنَّ زيادَتَها وسطًا شاذَّةٌ " . [٢١٨]

الخاتمة و النتائج :

الحمدُ للهِ وحدَهُ حمدًا كثيرًا طيِّبًا مباركًا فيهِ يبلِّغُني رضاهُ ، و الشكرُ لهُ شكرًا يسبغُ عليَّ بهِ مزيدَ نُعماهُ على ما يسَّرَ لي من إتمامِ هذا البحثِ الَّذي أرجو أنْ يكونَ لبنةً في صرحِ الدِّرسِ الصرفيِّ للغتنا العربيَّةِ . و أحسبُ أنِّي بهذا البحثِ قد استقصيتُ المرجِّحاتِ ، و رسمتُ طريقًا واضحًا ، و نصبتُ منارًا لائحًا ، فللهِ الحمدُ في الأولى و الآخرةِ ، و الشُّكرُ من بعدِهِ لعلمائنا الأجلاء ، فما عندنا إلا قطرةٌ من بحورِ علمِهم ، و شذرةٌ من شَذَراتِ فكرِهم ، و ما نحنُ منهم إلا كالثَّرى من الثُّريَّا .

و قد كانَ لهذا البحثِ جملةٌ من النَّتائجِ أبرزُها ما يلي :

١ ـ قولُهم : إنَّ تكسيرَ الخماسيِّ ، و تصغيرَهُ مستكرَهٌ إنَّما يعنونَ الخماسيَّ الأصولِ ، ثُمَّ إنَّ استكراهَ تكسيرِهِ لا يستوي مع استكراهِ تصغيرِهِ ، أمَّا ما بلغَ الخمسةَ من مزيدِ الثلاثيِّ ، و الرباعيِّ ، أو جاوزَهُ منهما فلا استكراهَ ، لا في تصغيرِهِ ، و لا في تكسيرِهِ .

٢ ـ كلُّ المرجِّحاتِ كانتْ لفظيَّةً ما عدا مرجِّحَ الدِّلالةِ على المعنى . كما أنَّ كلَّ المرجِّحاتِ تعلقتْ بالحروفِ الزَّوائدِ ماعدا مرجِّحَ الشبهِ بالزَّائدِ .

٣ ـ انحصرتْ بعض المرجِّحاتِ في حروفٍ بعينِها ، كمرجِّحِ الدلالةِ على المعنى ، أو في بابٍ بعينِهِ ، كمرجِّحِ تلافي الثقلِ الحاصلِ بالتَّضعيفِ ، أو في كلماتٍ بعينِها ، كمرجِّحِ الدلالةِ على الأصلِ .

٤ ـ تبيَّنَ من خلالِ عرضِ المُرجِّحاتِ أنَّ منها ما كانَ موجِبًا ، و لذا كانَ محلَّ إجماعٍ ، و منها ما قويَ الأخذُ بهِ ، فقلَّ فيهِ الشُّذوذُ ، و الخلافُ ، و منها ما ضَعُفَ حتى ظاهرَهُ منْ أخذَ بهِ بمرجِّحٍ أخرَ ، و لم يلتفتْ إليهِ منْ لم يأخذْ بهِ .

٥ . تحريرُ بعضِ الآراءِ بتقييدِ ما أُطلِقَ ، و توضيحِ ما أُغلِقَ ، و تفسيرِ ما أغفلَ ، و ردِ بعضٍ ممَّا ظاهرُهُ الشُّذوذُ عمَّا أصَّلوهُ .

٦ . رجَّحَ البحثُ بعضَ الآراءِ على بعضٍ ، و وقفَ من بعضِها موقفَ الناقدِ الرَّافضِ ، و أعقبَ بعضَهَا بنظرٍ صحيحٍ .

٧ . حصرَ البحثُ ما تفرَّعَ من صورٍ تحتَ المرجِّحِ الواحدِ ، و بيَّنَ الحكمَ في تلكَ الصورِ مِمَّا هو مبثوثٌ في ثنايا البحثِ ، و مثالٌ لذلكَ ما وردَ تحتَ مرجِّحِ الإلحاقِ منَ الصورِ التَّاليةِ :

ـ الحرفُ الملحِقِ في مقابلِ أصلٍ .

ـ الحرفُ الملحِقِ في مقابلِ مُلحِقٍ زيدَ للإلحاقِ معهُ .

ـ الحرفُ الملحِقِ في مقابلِ مُلحِقٍ زيدَ للإلحاقِ بعدَهُ .

ـ الحرفُ الملحِقِ في مقابلِ زائدٍ منْ حروفِ (سألتمونيها) زيدَ لمجرَّدِ الزِّيادةِ .

ـ الحرفُ الملحِقِ في مقابلِ زائدٍ بتكرارِ أصلٍ زيدَ لمجرَّدِ الزِّيادةِ .

ـ الحرفُ الملحِقِ في مقابلِ زائدٍ متصدِّرٍ زيدَ للدّلالةِ على معنًى .

و آخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، و الصَّلاةُ و السَّلامُ على الصَّادقِ الأمينِ ، المبعوثِ رحمةً للعالمينَ . اللهمَّ اقبلْ فينا شفاعتَهُ ، و اسقنا من حوضِهِ ، و احشرنا في زمرتهِ .

الهوامش

١ ينظر : درة الغوّاص في أوهام الخواصّ ١٣٥ .
٢ ينظر : المسائل البصريَّات ١ / ٢١٩ .
٣ ينظر : المقاصد الشَّافية ٧ / ٢٣٩ .
٤ ينظر : الكتاب ٣ / ٤١٨ .
٥ ينظر : الأشباه و النّظائر للسّيوطيّ ٣ / ٢٨٩ .
٦ ينظر : الكتاب ٣ / ٤١٧ .
٧ ينظر : الأشباه و النّظائر للسّيوطيّ ٣ / ٢٨٩ .
٨ ينظر : الكتاب ٣ / ٤١٧
٩ ينظر : الأشباه و النّظائر للسّيوطيّ ٣ / ٢٩١ .
١٠ ينظر : شرح ألفية ابن معطي ٢ / ١٢٠٣ .
١١ ينظر : الأشباه و النّظائر للسّيوطيّ ٣ / ٢٩٢ .
١٢ ينظر : الخصائص ١ / ٣٥٤ .
١٣ ينظر : المقاصد الشَّافية ٧ / ٢٧٧ .
١٤ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٤ .
١٥ الجِرْدَحْلُ من الإبل : الضَّخْمُ ، و ناقةٌ جِرْدَحْلٌ : ضَخْمةٌ غليظةٌ ، ينظر : لسان العرب ١١ / ١٠٩ (ج ر د ح ل) .
١٦ ينظر : شرح السّيرافيّ لكتاب سيبويه ٤ / ق ٢٠٢ / أ .
١٧ ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ٣٩ .
١٨ ينظر : الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ٥٤٣ .
١٩ ينظر : التّكملة ٤٩٥ .
٢٠ ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرّد ٢٦١ .
٢١ ينظر : الخصائص ٣ / ١١٤ .
٢٢ ناقةٌ تَخْرَبُوتٌ : خِيارٌ فارِهةٌ ، ينظر : لسان العرب ١ / ٢٢٧ (ت خ ر ب) .

٢٣ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٤ .

٢٤ رأْسٌ صَمَحْمَحٌ أَيْ : أَصْلَعُ غليظٌ شديدٌ ، و بعير صَمَحْمَحٌ : شديدٌ قويٌّ . و امرأَةٌ بَرَهْرَهةٌ : تارَّةٌ رَخْصةٌ تكاد تُرْعَدُ من الرُّطُوبة ، و قيل : بيضاءُ ، ينظر فيهما : لسان العرب ٢ / ٥١٩ (ص م ح) ، ١٣ / ٤٧٦ (ب ر ه) .

٢٥ ينظر : الكتاب ٤ / ٣٢٧ .

٢٦ الجَحْمَرِش من النساء : الثقيلةُ السمِجَة ، و العجوز الكبيرة ، ينظر : لسان العرب ٦ / ٢٧٢

(ج ح م ر ش) .

٢٧ العَضْرَفُوطُ : العُذْفُوطُ ، أو ذَكَرُ العِظاءِ ، أو هو من دَوابِّ الجنِّ ، و رَكائِبِهم ، ينظر : القاموس المحيط ٢ / ٥٦٧ (ع ض ر ف ط) ، و القَبَعْثَرَى : الجملُ العظيمُ ،وقيل : الفَصِيلُ المهزولُ ، ينظر : المصدر السَّابق ٥ / ٧٠ (ق ب ع ث ر) .

٢٨ ينظر : تسهيل الفوائد ٢٧٩ ، و الثَّالثُ عندَ التَّأملِ يدخلُ في الثَّاني .

٢٩ ينظر : ٤ / ١٨٧٧ ـ ١٨٨٠ .

٣٠ ينظر : التّصريح بمضمون التّوضيح ٥ / ١٣٧ .

٣١ هذا مذهبُ جمهورِ الصَّرفيّين ، و عليهِ الاعتمادُ ، و ذكرَ ابنُ يعيشَ في(شرح الملوكيّ: ٢١٠) أنَّ الجرميَّ استبعدَ أنْ تكونَ اللامُ من حروف الزّيادة ، و نسبَ ابنُ جني في (سرّ صناعة الإعراب: ١ / ٦٢) للمبرّدِ أنَّ الهاءَ ليست منها وفي(المقتضب : ١ / ٥٦ ، و ٣ / ١٩٦) عدَّها من حروفِ الزّيادةِ ، كما ذهبَ ثعلبُ إلى زيادة الباءِ في (زغْدب) فتعقَّبهُ ابن جني في (الخصائص : ٢/ ٤٩) بأنَّ ذلك " كلامٌ تمجُّهُ الآذانُ ، و تضيقُ عن احتمالِهِ المعاذيرُ " ، وعقدَ كراع النمل في كتابهِ (المنتخب : ٢ / ٧٠٠) بابًا عنوانُهُ : (باب الزَّوائد من غيرِ العشرةِ ومن أخواتِها) ، فزادَ اثني عشرَ حرفًا ، هي: (العينُ ، و الغينُ ، و القافُ، والكافُ ، و الحاءُ ، والفاءُ ، و الرَّاءُ ، و الزَّايُ ، و الطَّاءُ ، و الدَّالُ ، و الجيمُ ، و الباءُ) ، و كلُّ ذلكَ ، و ما ماثلَهُ مِمَّا يُنسبُ لبعضِ اللُّغويّين ، أو ما يُنسبُ للكوفيّينَ من أنَّ أصولَ الألفاظِ ثلاثيَّةٌ،و ما عداها زائدٌ لا يثبتُ عندَ التحقيقِ .

٣٢ ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٤٦٥ .
٣٣ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ ١ / ٢٠٢ .
٣٤ ينظر : شرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ٢ / ٢٩٥ .
٣٥ ينظر : الكتاب ٣ / ٤١٨ .
٣٦ ينظر : المصدر السابق ٣ / ٤٤٨ - ٤٤٩ .
٣٧ ينظر : المنصف ١ / ٣٣ .
٣٨ ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ١١٧ .
٣٩ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٨ .
٤٠ الخَدَرْنَقُ : ذَكَرُ العَناكِب ، ينظر : لسان العرب ١٠ / ٧٢ (خ د ر ن ق) .
٤١ القُذَعْمِل ، و القُذَعْمِلةُ : القصيرُ الضَّخمُ منَ الإبِلِ ، و شيخ قُذَعْمِيل : كبيرٌ ، ينظر : المصدر السَّابق ١١ / ٥٥٤ (ق ذ ع م ل) .
٤٢ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٨ ، و ٤٤٩ .
٤٣ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٣٠ ، و ٢٤٩ - ٢٥٠ .
٤٤ ينظر : همع الهوامع ٦ / ١١٦ .
٤٥ ينظر : المقاصد الشّافية ٧ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .
٤٦ ينظر : المصدر السّابق ٧ / ٢٢٣ .
٤٧ ينظر : التّكملة ٤٩٥ .
٤٨ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٨ .
٤٩ ينظر : المفصّل في صنعة الإعراب ٢٠٢ - ٢٠٣ .
٥٠ ينظر : تسهيل الفوائد ٢٧٩ .
٥١ ينظر : همع الهوامع ٦ / ١١٧ .
٥٢ ينظر : المقاصد الشّافية ٧ / ٢٢٣ .
٥٣ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضيّ ١ / ٢٠٥ .
٥٤ ينظر : شرحه للمفصَّل ٥ / ١١٧

٥٥ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للجاربرديّ ١ / ٧٩ .
٥٦ ينظر : المصدر السّابق ١ / ١٤٨ .
٥٧ ينظر : حاشية الجاربرديّ لابن جماعة ١ / ٧٩
٥٨ ينظر : همع الهوامع ٦ / ١١٧ .
٥٩ الشَّمَرْدَلُ منَ الإبلِ، وغيرِها:القَوِيُّ السَّريعُ الفَتِيُّ الحَسَنُ الخَلْقِ ، ينظر لسان العرب١١/ ٣٧١ (ش م ر د ل) .
٦٠ ينظر : شرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ٢ / ٣٠٢ .
٦١ ينظر : المقاصد الشّافية ٧ / ٢٢٢ .
٦٢ ينظر : التّصريح بمضمون التّوضيح ٥ / ١٣٥ .
٦٣ ينظر : ٣ / ٤٤٩ .
٦٤ ينظر : في ذلك (باب ما يحذف في التحقيرِ من زوائد بنات الأربعة لأنَّها لم تكن لتثبتَ لو كسّرتها للجمع) الكتاب ٣ / ٤٤٤ ـ ٤٤٥ .
٦٥ ينظر : المقاصد الشّافية ٧ / ٢٢٦ .
٦٦ الجَحَنْفَلُ : الغليظُ، وهو الغليظُ الشَّفتَينِ أيضًا ، ينظر : لسان العرب ١١/ ١٠٣ (ج ح ف ل) .
٦٧ قالَ عنه ياقوت:موضعٌ أظنُّه بالنَّهْروان من أعمالِ بغدَادَ، ينظر: معجم البلدان١/ ٤٤٩.
٦٨ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ ١ / ٢٠٢ .
٦٩ الشِّمْلالُ : الشِّمالُ ، وناقةٌ شِمْلالٌ: خفيفةٌ سريعةٌ ، ينظر: لسان العرب ١١/ ٣٦٤ (ش م ل) ، والكُرْسُوعُ : طَرَفُ الزَّنْدِ الَّذي يلي الخِنْصِر، وهو النَّاتِئُ عندَ الرُسْغِ، ينظر الصِّحاح٣/ ١٢٧٦ (ك ر س ع) .
٧٠ العَيْطَمُوس : التَّامَّةُ الخَلْقِ من الإبلِ و النِّسَاءِ ، و النَّاقَةُ إذا كانَت فَتِيَّةً شابَّةً ، و قِيلَ : المَرْأَةُ الحَسَنَةُ الطَّوِيلَةُ ، و قيلَ : هي المرأَةُ العاقِرُ، وقيلَ: الناقَةُ الهَرِمَةُ فتكونُ من الأَضدادِ ، ينظر : لسان العرب ٦ / ١٤٣ (ع ط م س) .

٧١ نُسبا لغَيْلان بن حُرَيث ، و قيلَ لذي الرُّمَّةِ ، و ليسا في ديوانه ، ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٨٦٩ .
٧٢ العَيْضَمُوزُ: العجوزُ الكبيرةُ، و ناقةٌ عيضموزٌ، ينظر: لسان العرب٥/ ٣٨٠ (ع ض م ز).
٧٣ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٥ .
٧٤ ينظر : شرح المفصَّلِ لابن يعيش ٦ / ١٤٢ .
٧٥ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٩ .
٧٦ ينظر : الخصائص ١ / ٢٢٤ .
٧٧ ينظر : الكتاب ١ / ٣٤ .
٧٨ ينظر : (باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني) الخصائص ٢ / ١٥٢ .
٧٩ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٥١ .
٨٠ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٧ .
٨١ ينظر : المصدر السّابق ٢ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ و ما بعدها .
٨٢ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٥١ ، و ينظر : في الإشارة إلى مرجح المعنى : مجالس العلماء للزّجّاجيّ ٢٢٧ ، و التّكملة ٥٠٦ ـ ٥٠٧، والإيضاح في شرح المفصّل١/ ٥٨١، والمقاصد الشّافية ٧ / ٢٤٠ ـ ٢٤١.
٨٣ ينظر : أوضح المسالك ٤ / ٣٢٤ .
٨٤ أيْ في (منطلق ، و مغتلم) .
٨٥ ينظر : شرحه للمفصّل ٥ / ١٣٠ .
٨٦ ينظر : المقاصد الشّافية ٧ / ٢٤٠ ، و التّصريح بمضمون التّوضيح ٥ / ١٣٨ .
٨٧ ينظر: الأصول لابن السَّرّاج٣/ ٤٢، و شرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ٢ / ٣٠٣ .
٨٨ ينظر : شرح الكافية الشّافية ٤ / ١٨٧٧ .
٨٩ الألَنْدَدُ و اليَلَنْدَد : الشَّديدُ الخصومةِ ، و الأَرَنْدَجُ و اليَرَنْدَجُ : الجلدُ الأسودُ تُعمَلُ منه الخِفافُ ، ينظر فيهما : لسان العرب ٣ / ٣٩٠ (ل د د)
٩٠ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ ١ / ٢٥٤ .

٩١ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٠ ، ٤٣١ .
٩٢ ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ٤ / ق ١٩٥ (أ . ب) ، و ينظر : : المسائل البصريات ٣٠١ ، وشرح الكافية الشّافية ٤ / ١٨٧٨ .
٩٣ ينظر : الخصائص ١ / ٢٣٠ .
٩٤ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٦ . ٤٣٧ .
٩٥ ينظر : المصدر السّابق ٣ / ٦١٧ .
٩٦ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٦١ ، و شرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ٢ / ٢٩٤ .
٩٧ ينظر : الأصول لابن السّرّاج ٣ / ٤٧ .
٩٨ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٧ .
٩٩ ينظر : المسائل البصريات ١ / ٢٩٥ . ٢٩٦ .
١٠٠ ينظر : المقاصد الشّافية ٧ / ٢٤٢ .
١٠١ العِبِدَّى : جماعة العَبِيد الذين وُلِدوا في العُبودِيَّة ، و يقال : هؤلاء عِبِدَّى الله ، أَي : عبادُهُ ، ينظر : لسان العرب ٣ / ٢٧١ (ع ب د) .
١٠٢ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ ١ / ٢٤٥ .
١٠٣ هو يمشي العِرَضنى ، إذا مشى مِشيةً في شِقٍّ فيها بَغْيٌ ، من نشاطِهِ ، ينظر : لسان العرب ٧ / ١٨٢ (ع ر ض) .
١٠٤ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٩ .
١٠٥ ينظر : شرح الشّافية للجاربرديّ ١ / ١٩٤ . ١٩٥ .
١٠٦ ينظر : المنصف ١/ ٣٤ ، و شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ ١ / ٥٢ ، و ما بعدها .
١٠٧ ينظر : الكتاب ٤ / ٣٠٢ .
١٠٨ العَفَنْجَجُ منَ النَّاس : كلُّ ضخمِ اللّهازِمِ ذو وجنات أكولٌ فَسْلٌ، و رجل عفنججٌ : مضطربٌ، ينظر معجم العين ٢ / ٣٢٤ .
١٠٩ العَثَوْثَلُ من الرِّجالِ : الكثيرُ اللَّحمِ الرِّخْوُ ، ينظر : لسان العرب ١١ / ٤٢٤ (ع ث ل) .

١١٠ يُقالُ : ما أَصبتُ منه حَبَرْبَرًا ، أَيْ : شيئاً ، لا يستعمل إلا في النَّفْيِ ، ينظر : المصدر السَّابق ٤ / ١٦١ (ح ب ر) .

١١١ ينظر : الكتاب ٤ / ٣٠١ .

١١٢ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٤٤ .

١١٣ الحَبَوْكَرُ : رملٌ يضِلُّ فيه السَّالكُ . و الحبوكر : الدَّاهيةُ ، و أمُّ حَبَوْكَر : أعظمُ الدَّواهي ، ينظر : الصّحاح ٢ / ٦٢٢ (ح ب ك ر) .

١١٤ القِرْشَبُّ : الضَّخْمُ الطَّويلُ منَ الرِّجالِ ، و قيل : هو الأَكولُ ، و قيل : هو الرَّغِيبُ البَطْنِ ، وقيل: هو السَّيِّئُ الحالِ ، وهو أَيضًا : المُسِنُّ ، ينظر: لسان العرب ١/ ٦٦٩ (ق ر ش ب) .

١١٥ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ ١ / ٦٠ ـ ٦١ .

١١٦ الكَنَهْوَرُ منَ السَّحابِ: المتراكِبُ الثَّخينُ، ينظر: لسان العرب ٥ / ١٥٣ (ك ن ه ر) .

١١٧ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ ١ / ٥٦ .

١١٨ العَشَوْزَنُ : الشديد الخَلْق ، كالعَشَنْزَر ، و العَشَوْزَنُ : العَسِرُ الخُلُق من كل شيء ، ينظر : لسان العرب ١٣ / ٢٨٦ (ع ش ز ن) .

١١٩ ينظر : الكتاب ٤ / ٢٩١ ، و المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٤٦٦ ـ ٤٦٧ .

١٢٠ ينظر : لسان العرب ١٣ / ٢٨٦ (ع ش ز ن) ،

١٢١ ينظر : ديوان الشَّمَّاخِ بن ضِرارٍ ١٩٨ .

١٢٢ ينظر : الخصائص ٣ / ١١٦ .

١٢٣ ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرّد ٢٥٩ .

١٢٤ ينظر : كتاب العين ١/ ٢٤٣ (ع ش ز) ، و٢/ ٣١٢ (ع ش ز ن) ، ومقاييس اللّغة ٤/ ٣٢٧ (ع ش ز) ، و ٤ / ٣٦٣ (العشوزن) ، و القاموس المحيط ٢ / ٢٩٣ (ع ش ز) ، و٤/٢٦٤ (ع ش ز ن) ، و لسان العرب ٥ / ٣٧٩ (ع ش ز) ، و ١٣ / ٢٨٦ (ع ش ز ن) .

١٢٥ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ ٢ / ٣٤٣ .

١٢٦ الخَنْفَقِيقُ : الداهية ، ينظر لسان العرب ١٠ / ٨١ (خ ف ق) .
١٢٧ ينظر : الخصائص ٢ / ٤٧٨ .
١٢٨ ينظر : الكتاب ٤ / ٣٢٩ .
١٢٩ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٤٥ .
١٣٠ لبنٌ قُمارِصٌ : شديدُ القَرْص يَقْرُص اللِّسان منْ حُموضتِهِ ، و الدُّلامِصُ : البرّاق ، ينظر فيهما : لسان العرب ٧ / ٣٧ ، و٧٠ (د ل ص ، ق ر ص) .
١٣١ جملٌ عُذافِرٌ : صُلْبٌ عظيمٌ شديدٌ ، و العُذافِرُ : الأَسدُ لشدَّتهِ ، و عُذافِرٌ اسمُ رجلٍ ، و اسمُ كوكبِ الذَّنبِ ، ينظر : المصدر السابق ٤ / ٥٥٥ (ع ذ ف ر) .
١٣٢ ينظر : المقاصد الشّافية ٧ / ٢٤٢ .
١٣٣ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٠ .
١٣٤ ممن ذهب إلى أنَّ الياء للإلحاق : سيبويه في الكتاب ٣ / ٤٣٧ ، و الرضي في شرحه لشافية ابن الحاجب ١ / ٢٥٧ .
١٣٥ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .
١٣٦ ينظر : هامش المصدر السّابق .
١٣٧ ينظر : الصّيغ الثّلاثية مجردة و مزيدة اشتقاقا و دلالة ٢٣٩ .
١٣٨ رجل حَبَنْطًى : مُمْتلئٌ غيظًا ، أَو بِطْنةً ، ينظر : لسان العرب ٧ / ٢٧١ (ح ب ط) .
١٣٩ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٦ .
١٤٠ الكَوَأْلَلُ : القصيرُ ، و قيل : القصيرُ مع غِلَظٍ وشدّةٍ ، ينظر : لسان العرب ١١ / ٥٨٠ (ك أ ل) .
١٤١ ينظر : المصدر السّابق ٣ / ٤٢٩ .
١٤٢ ينظر : شرحه للكتاب ٤ / ق ٢٠٠ (ب) ، وقد أشار سيبويه إلى التدرُّج في الكتاب ٤ / ٣٠١ ـ ٣٠٢ .
١٤٣ الخَفَيْدَدُ : الظَّليم السريعُ ، و قيل : هو الطَّويلُ السَّاقَينِ ، ينظر لسان العرب ٣ / ١٦٣ (خ ف د) .

١٤٤ ينظر : شرحه الكافية الشّافية ٤ / ١٨٨٠ ـ ١٨٨١ .
١٤٥ العَقَنْقَلُ : الكثيبُ العظيمُ المتداخِلُ الرَّملِ ، ينظر الصّحاح ٥ / ١٧٧٢ (ع ق ل) .
١٤٦ ينظر : لسان العرب ١١ / ٤٦٤ (ع ق ل) .
١٤٧ ينظر : المزهر ٢ / ١٥ ، و لسان العرب ١٠ / ٤٣٧ (ز ن ك) ، و الزونزك منَ الرِّجالِ القصيرُ اللَّحيمُ الحَيَّاكُ في مِشْيَتِهِ .
١٤٨ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٤٧ .
١٤٩ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٠ .
١٥٠ ينظر : الأصول لابن السّرّاج ٣ / ٤٢ .
١٥١ المسْحَنْكِكُ منْ كلِّ شيءٍ: الشَّديدُ السَّوادِ، ينظر: لسان العرب ٤٣٨/١٠ (س ح ك).
١٥٢ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٢٩ ، و المقتضب ٢ / ٢٣٥ ، ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .
١٥٣ المقْعَنْسِسُ : الشَّديدُ ، وقيل : المتأَخِّرُ ، و جملٌ مُقْعَنْسِسٌ : يمتنعُ أَنْ يُقادَ ، ينظر لسان العرب ٦ / ١٧٨ (ق ع س) .
١٥٤ ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٩٢٢ ، و شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ٢٥٩ ، و المقاصد الشّافية ٧ / ٢٤١ .
١٥٥ ينظر : الأصول لابن السّرّاج ٣ / ٤٦ .
١٥٦ ينظر : همع الهوامع ٦ / ١٣٨ .
١٥٧ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٢٦ .
١٥٨ ينظر : المصدر السّابق ٣ / ٤٣٢ .
١٥٩ ينظر : المصدر السّابق ٣ / ٤٣٥ .
١٦٠ ينظر : شرح جمل الزَّجَّاجيّ لابن عصفور ٢ / ٢٩٥ .
١٦١ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٣ _ ٤٣٤ .
١٦٢ ينظر : شرح اللّمع لابن برهان العكبريّ / ٦٥٧ .
١٦٣ ينظر: المقتضب ٢/ ٢٦٢،اللُّغَّيْزى : حُفرةٌ يحفرُها اليَرْبوعُ في جُحْرِهِ تحت الأَرضِ، وقيل : هو جُحْرُ الضَّبِّ و الفأْرِ و اليَرْبوع بينَ القاصِعاءِ و النَّافِقاءِ ، سُمِّيَ بذلكَ ؛

لأَنَّ هذهِ الدَّوابَّ تحفرُهُ مستقيمًا إِلى أَسفلَ، ثم تعدِلُ عن يمينِهِ وشِمالِهِ عُروضًا تعترِضُها تُعَمِّيهِ ؛ ليخفَى مكانُهُ بذلكَ الإِلغازِ، ينظر : لسان العرب ٥/ ٤٠٦ (ل غ ز) .

١٦٤ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٠ .

١٦٥ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٥٦ .

١٦٦ ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٤٧٥ .

١٦٧ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٢٨ .

١٦٨ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٥٢ ، و هامشها

١٦٩ ينظر : الكتاب ٤ / ٣٢٩ .

١٧٠ ينظر : الخصائص ١ / ٨٩ .

١٧١ البُرَائِل : ما ارتفعَ منْ ريشِ الطَّائرِ فاستدارَ في عُنُقِهِ ، ينظر : لسان العرب ١١ / ٥١ (ب ر أ ل) .

١٧٢ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٩ .

١٧٣ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٨٦ .

١٧٤ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضيّ ١ / ٢١٥ .

١٧٥ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٦٣ .

١٧٦ ينظر : المصدر السّابق ٣ / ٤٣٦ ، و المقاصد الشّافية ٧ / ٢٤٠ .

١٧٧ القِنْدَأْو : الصَّغيرُ العُنُقِ الشَّدِيدُ الرَّأْسِ ، و قيل : العَظِيمُ الرَّأْسِ ، و جملٌ قِنْدَأْوٌ : صُلْبٌ ، ينظر : لسان العرب ١ / ١٢٨ (ق د أ) .

١٧٨ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٦ .

١٧٩ السَّرَنْدَى : الجريءُ ، و قيل : الشَّديدُ ، و العَلَنْدَى : البعيرُ الضَّخمُ الشَّديدُ ، و قيلَ : الضَّخمُ الطَّويلُ ، و كذلكَ الفرس ، و قيل : هو الغليظُ منْ كلِّ شيءٍ ، ينظر فيهما : لسان العرب ٣ / ٢١٢ (س ر د) ، و ٣ / ٣٠١ (ع ل د) .

١٨٠ ينظر : التّصريح بمضمون التّوضيح ٥ / ١٤٠ ـ ١٤١ .

١٨١ ينظر : المقاصد الشّافية ٧ / ٢٥١ .
١٨٢ ينظر : الأصول لابن السّرّاج ٣ / ٤٨ .
١٨٣ ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٧٧ ، و ١٨٨١ .
١٨٤ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦ ، و القَمَحْدُوَةُ : الهَنَةُ النَّاشزةُ فوقَ القفا ، و هي بينَ الذُّؤابةِ و القفا منحدرةً عن الهامةِ إذا استلقى الرَّجلُ أَصابتِ الأَرضَ من رأْسِهِ ، ينظر : لسان العرب ٣ / ٣٦٨ (ق م ح د) .
١٨٥ ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ١٣١ .
١٨٦ رجل حِنْظَأْوٌ : قصيرٌ ، ينظر : لسان العرب ١ / ٥٨ (ج ظ أ) .
١٨٧ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضيّ ١ / ٢٥٤ ـ ٢٥٦ .
١٨٨ ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ٤ / ق ١٩٥ (أ ـ ب) ، و ينظر : : المسائل البصريات ٣٠١ ، و شرح الكافية الشّافية ٤ / ١٨٧٨ .
١٨٩ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضيّ ٣ / ١١٣ .
١٩٠ العَفَرْنى: الأَسَدُ سُمِّيَ بذلكَ لشدَّتِهِ ، ولَبْوةٌ عَفَرْنى : شديدةٌ ، ينظر : لسان العرب ٤/ ٥٨٧ (ع ف ر) .
١٩١ ينظر : المقاصد الشّافية ٧ / ٢٥٢ .
١٩٢ ينظر : شرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ٢ / ٢٩٤ .
١٩٣ المَرْمَرِيسُ : الداهية ، و الأملسُ ، والأرضُ التي لا تنبتُ ، ينظر : لسان العرب ٦ / ٢١٧(م ر س) .
١٩٤ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٢ .
١٩٥ المرْمَريت : الدَّاهيةُ ، و قيلَ : التَّاءُ بدلٌ منَ السِّينِ ، ينظر : لسان العرب ٢/ ٩٠ (م ر ت) .
١٩٦ ينظر : الخصائص ٢ / ٥٣ .
١٩٧ ينظر : لسان العرب ٦ / ٢١٧ (م ر س) .

١٩٨ السُّرْحُوبُ: الطَّويلُ الحَسَنُ الجسْمِ ، و الأُنثى سُرْحُوبةٌ ، و أَكثرُ ما يُنْعَتُ بِهِ الخيلُ ، وخَصَّ بعضُهم بِهِ الأُنثى منَ الخيلِ ، و قيلَ : فَرَسٌ سُرْحوبٌ : سُرُحُ اليَدَيْنِ بالعَدْوِ ، ينظر : المصدر السابق ١ / ٤٦٧ (س ر ح ب) .

١٩٩ السِّرْداحُ : النَّاقةُ الطَّويلةُ ، و قيل : الكثيرةُ اللَّحمِ ، وهو أَيضًا جماعةُ الطَّلحِ واحدتُهُ سِرْداحةٌ، والسِّرْداحُ : مكانٌ لَيِّنٌ يُنْبِتُ النَّجْمَةَ والنَّصِيَّ والعِجْلَةَ ، ينظر : المصدر السابق ٢ / ٤٨٢ (س ر د ح) .

٢٠٠ ينظر : المصدر السّابق ٦ / ٢١٧ (م ر س) .

٢٠١ ينظر : شرح الكافية الشّافية ٤ / ١٨٧٢ ، و ١٨٧٩ ـ ١٨٨٠ .

٢٠٢ الدَرْدَبِيسُ : خَرَزَةٌ سوداءُ كأَنَّ سوادَها لونُ الكبد تَتَحَبَّبُ بها المرأَةُ إلى زوجِها ، و الفَيْشَلةُ ، و الشَّيخُ الكبيرُ ، ينظر : لسان العرب ٦ / ٨١ (د ر د ب س) .

٢٠٣ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ٦٣ .

٢٠٤ ينظر : الغريب المصنّف ٢ / ٥٥٦ ، و جمهرة اللغة ٢ / ١٢١٨ .

٢٠٥ ينظر : لسان العرب ٦ / ٢١٧ (م ر س) .

٢٠٦ ينظر : ارتشاف الضَّرب ١ / ٤٥٩ .

٢٠٧ ينظر : المبدع ٨٦ .

٢٠٨ الدَّمَكْمَك من الرجال ، و الإبل القوي الشديد، ورحًى دَمَكْمكٌ : شديدةُ الطَّحنِ ، ينظر : لسان العرب ١٠ / ٤٢٩ (د م ك) .

٢٠٩ صوت صَهْصَلِقٌ : شديدٌ ، و قيلَ : الصَّهْصَلِقُ : العجوزُ الصَّخَّابةُ ، ينظر : المصدر السَّابق ١٠ / ٢٠٧ (ص هـ ص ل ق) .

٢١٠ ينظر : المسائل البصريّات ١ / ٢٩٩ ـ ٣٠١ .

٢١١ الذُّرَحْرَحُ : دُوَيْبَّةٌ أَعظمُ منَ الذُّبابِ شيئًا مُجَزَّعٌ مُبَرْقَشٌ بحُمْرةٍ و سوادٍ و صفرةٍ لها جناحانِ تطيرُ بهما ، ينظر : لسان العرب ٢ / ٤٤١ (ذ ر ح) .

٢١٢ الجُلَعْلَع بضم الجيم: خُنْفَساء نصفُها طينٌ ، ينظر المصدر السَّابق ٨ / ٥٢ (ج ل ع)

٢١٣ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٢ .

٢١٤ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ٦٤ ، و القُنَّبُ : ضَرْبٌ من الكَتَّانِ ، ينظر : لسان العرب ١ / ٦٩١ (ق ن ب) .

٢١٥ ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٧٧ .

٢١٦ ينظر : التّصريح بمضمون التّوضيح ٥ / ١٣٨ .

٢١٧ الحُطائِطُ : الصَّغيرُ ، و الجُرائِضُ : الضَّخمُ العظيمُ البطنِ ، و جملٌ جُرائِضٌ : أَكولٌ شديدُ القَصْلِ بأَنيابِهِ الشَّجرَ ، ينظر فيهما : لسان العرب ٧ / ١٢٩ (ج ر ض) ، و٢٧٢ (ح ط ط) .

٢١٨ ينظر : شرح الكافية الشّافية ٤ / ١٨٧٧ .

المصادر و المراجع

(١) ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق: د . رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

(٢) الأشباه والنّظائر في النّحو لجلال الدّين عبد الرحمن السيوطيّ ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

(٣) الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السّرّاج ، تحقيق : د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت، لبنان، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرّد ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد ، تحقيق : د . زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لجمال الدّين عبد الله بن هشام الأنصاريّ تحقيق : محمد محي الدّين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، لا طبعة ولا تأريخ .

(٦) إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي عليّ الحسن بن عبد الله القيسيّ ، دراسة وتحقيق : الدّكتور / محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

(٧) الإيضاح في شرح المفصّل ،لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق : الدّكتور/ موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، العراق ، لا طبعة ولا تأريخ .

(٨) البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي ، تحقيق : الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وعليّ محمد معوض ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

(٩) تاج اللُّغة وصحاح العربيّة ، لإسماعيل بن حمّاد الجوهريّ ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(١٠) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

(١١) التّكملة ، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، تحقيق : الدّكتور / كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(١٢) التّصريح بمضمون التّوضيح ، لخالد بن عبد الله الأزهريّ ، تحقيق : عبد الفتّاح بحيريّ إبراهيم ، الزّهراء للإعلام العربيّ ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٨٣م .

(١٣) جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تحقيق : الدكتور / رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٧ م .

(١٤) الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النّجار ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ، ١٤١٣هـ - ١٩٨٣م .

(١٥) درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ ، للقاسم بن عليّ الحريريّ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، مصر ، بلا طبعة ولا تأريخ .

(١٦) ديوان الشَّمَّاخ بن ضرار الذّبياني، تحقيق : صلاح الدّين الهادي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر، بلا طبعة ، و لا تأريخ .

(١٧) سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : الدكتور / حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق ، سورية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

(١٨) شرح ألفية ابن معطي ، لفخر الدين أبي الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصليّ ، تحقيق : الدكتور/ علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

(١٩) شرح التّسهيل ، لابن مالك جمال الدّين محمد بن عبد الله الطائيّ ، تحقيق: الدّكتور/ عبدالرّحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر، مصر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

(٢٠) شرح التَّصريف ، لعمر بن ثابت الثَّمانينيّ ، تحقيق : الدّكتور / إبراهيم بن سليمان البعيميّ، مكتبة الرّشد، الرّياض ، المملكة العربية السعودية، ط ١ ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .

(٢١) شرح جمل الزّجّاجيّ ، لابن عصفور الإشبيليّ ، تحقيق : الدّكتور / صاحب أبو جناح ، بلا طبعة ، و لا تأريخ .

(٢٢) شرح شافية ابن الحاجب ، لرضيّ الدّين محمد بن الحسن الاستراباذيّ، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

(٢٣) شرح الشّافية، لأحمد بن الحسن الجاربرديّ ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

(٢٤) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، لبهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيليّ ، تحقيق : محمد محي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان ، بلا طبعة و لا تاريخ .

(٢٥) شرح الكافية الشّافية ، لجمال الدّين محمد بن عبدالله بن مالك الطائيّ، تحقيق : الدّكتور / عبد المنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلميّ و إحياء التّراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

(٢٦) شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ ، نسخة مصورة أصلها بدار الكتب المصرية برقم (١٣٧) .

(٢٧) شرح اللُّمع ، لأبي القاسم عبد الواحد بن عليّ الأسديّ ، تحقيق : الدّكتور / فائز فارس ، السلسلة التراثية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م .

(٢٨) شرح المفصّل ، لموفق الدّين بن يعيش النحويّ ، عالم الكتب، بيروت، لبنان ، بلا طبعة ، ولا تأريخ .

(٢٩) شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش ، تحقيق : الدكتور/ فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، سورية ، ط ١ ، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

(٣٠) الصّيغ الثّلاثية مجرّدة و مزيدة اشتقاقا و دلالة للدّكتور / ناصر حسين علي ، المطبعة التعاونية بدمشق ، بلا طبعة ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م .

(٣١) الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق : الدكتور / محمد المختار العبيدي ، المجمع التونسي للعلوم و الأدب و الفنون ، و دار سحنون ، تونس ، ط٢ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .

(٣٢) القاموس المحيط ، لمجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروزباديّ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .

(٣٣) الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السّلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

(٣٤) لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، بلا طبعة ولا تأريخ .

(٣٥) المبدع ، لأبي حيّان النحويّ الأندلسيّ ، تحقيق : الدكتور / عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .

(٣٦) مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

(٣٧) المخصص ، لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأندلسيّ ، دار الفكر ، لا طبعة ولا تأريخ .

(٣٨) المزهر في علوم اللّغة العربية وأنواعها ، لجلال الدّين عبد الرّحمن السّيوطيّ ، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار التراث ، القاهرة، مصر ، بلا طبعة ، ولا تأريخ .

(٣٩) المسائل البصريات ، لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق : الدّكتور / محمد الشّاطر، مطبعة المدنيّ ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

(٤٠) المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدّين بن عقيل ، تحقيق : الدّكتور / محمد كامل بركات ، مركز البحث العلميّ ، وإحياء التّراث الإسلاميّ ، بجامعة أم القرى ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

(٤١) معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحمويّ ، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، بلا طبعة و لا تاريخ .

(٤٢) معجم العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، تحقيق : الدّكتور / مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢م .

(٤٣) المفصَّل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشريّ ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، بلا تاريخ .

(٤٤) المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافيّة ، للإمام أبي إسحاق إبراهيم ابن موسى الشّاطبيّ ، تحقيق: معهد البحوث وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .

(٤٥) مقاييس اللّغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : عبد السّلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

(٤٦) المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، ت : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، بلا طبعة ولا تأريخ .

(٤٧) الممتع في التّصريف ، لابن عصفور الاشبيليّ ، تحقيق : الدّكتور / فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٤٨) المنتخب من غريب كلام العرب ، لأبي الحسن عليّ بن الحسن الهنائيّ المعروف بكراع النمل ، تحقيق الدكتور / محمد بن أحمد العُمَريّ ، مركز البحث العلميّ ، وإحياء التّراث الإسلاميّ ، بجامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

(٤٩) المنصف ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

(٥٠) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمريّ ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربيّة ، الكويت ،ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .